جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

ـ دراسة بنك الخليج الجزائر-

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص: معاملات مالية معاصرة

من إعداد الطالب:
رقيق علاء الدين

إشراف:
د. فوزي محيريق

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد رشيد بوغزالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د. فوزي محيريق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
زكرياء مسعودي	أستاذ متعاقد	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1438– 1439هـ/ 2017– 2018م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
معهد العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

ـ دراسة بنك الخليج الجزائر ـ

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصص: معاملات مالية معاصرة

من إعداد الطالب:
علاء الدين رقيق

إشراف:
د. فوزي محيريق

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	رئيسا
د. فوزي محيريق	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	مشرفا ومقررا
	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1438– 1439هـ/ 2017– 2018م

بِسم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيم

﴿...وَقُل رَّبِّ

زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾

طه: ١١٤

الإهداء

- إلى **وَالديّ** الكريمين .....**برا و إحسانا** .

- إلى **إخوتي** .....**عطفا و حنانا** .

- إلى كل من **علمني حرفا** .....**تقديرا و اعترافا** .

- إلى **مشرفي** و **أستاذي** الغالي ..... **شكرا و عرفانا**.

- إلى **أحبابي** و **أصدقائي** ..... **حبا و احتراما**.

علاء الدين

شكر وعرفان

الحمدُ للهِ جليلِ النعم ، باعثِ الهمم ، ذي الجودِ والكرم ، ثم الصلاةُ والسلامُ التامانِ الأكملان على خيرِ البريةِ وأزكى البشرية ، محمدِ بن عبدِ الله ، صلى الله على صحبهِ ومنْ والاه.

أن من شكر الله شكر فضائل و منن الناس كل الحب و التقدير و الاحترام إلى أستاذي العزيز و الفاضل **فوزي محيريق** على كل التوجيهات و النصائح التي كانت تخرج من قلب ملئه حب المهنة و الإخلاص في العمل ، أسأل الله عز و جل أن يوفقه ويصلح حاله و يبارك له في أهله و ماله ووقته.

إلى معهد العلوم الإسلامية **إدارة** ، **أساتذة** و **عمالا** كل الشكر و العرفان على حبهم و احترامهم .

ملخص:

جآءت هذه الدراسة بعنوان **"النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية –دراسة حالة بنك الخليج الجزائر–"** لتبحث هذه الدراسة على مفهوم النوافذ الإسلامية وطريقة عملها وكيفية تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامي ، وكانت مشكلة البحث كالآتي:

إلى أي مدى نجحت تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية لها دور في القطاع المصرفي الجزائري ؟

وللإجابة على هذا الإشكال جآءت خطة البحث في فصلين، تحدث الفصل الأول على ماهية النوافذ الإسلامية، و تحدث الفصل الثاني عن بنك الخليج الجزائر ودوره في النظام المصرفي الإسلامي و التقليدي .

وتوصلت في مذكرتي إلى نتائج من بينها : أن هنالك شريحة كبيرة من المجتمع تحبذ التعامل مع صيغ التمويل الإسلامية بالإضافة إلى أن آلية النوافذ الإسلامية ناجحة ومشجعة للوصول إلى نظام مصرفي إسلامي .

Abstract:

This study is entitled "Islamic windows in traditional banks - A study of the case of Gulf Bank Algeria". This study examines the concept of Islamic windows, how they work and how they are applied to Islamic financing forms. The problem of research was as follows:

Does the experience of Islamic windows in conventional banks have a role in the Algerian banking sector?

In response to this problem, the research plan came in two chapters. The first chapter deals with the nature of Islamic windows. The second chapter deals with the Gulf Bank of Algeria and its role in the Islamic and traditional .banking system

In our memorandum, we concluded that there is a large segment of society that favors dealing with Islamic financing modes, and that the mechanism of Islamic windows is successful and encouraging to reach an Islamic banking system..

مقدمة

مقدمة

الحمد لله ذي الفضل والجلال، والشكر للكريم الموصوف بصفات الجمال والكمال، ثم الصلاة والسلام على النبي والصحب والآل، وعلى كل من تبعه واقتفى أثره إلى يوم الميعاد والمآل، وبعد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين توجه العديد من البنوك إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات و صيغ تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وانتشرت بشكل كبير خاصة بعد الأزمة المالية الاقتصادية التي اجتاحت العالم سنة 2008.ثم نمت وتطورت النوافذ الإسلامية حتى أصبحت لها من الأهمية ما لها، ولم تعد هنالك القدرة لبعض البنوك التقليدية في الدول الإسلامية إلا أن تعيد النظر في حساباتها و تحاول الدخول في ميدان المصرفية الإسلامية.

إن استقرار المؤسسات المصرفية الإسلامية جعل من المسؤولين البنكيين في شتى أرجاء العالم يبحثون على الحكمة في هذه الصيغ التي تمارس على مستوى النوافذ أو النظام المصرفي الإسلامي، و تكمن أهمية إنشاء النوافذ الإسلامية في تطوير وزيادة حجم التمويلات والاستثمارات الإسلامية والسيطرة على حصة في السوق المصرفية و تحقيق أرباح إضافية، ولا ننسى حاجة شريحة كبيرة من العملاء الذين يحبذون التعامل بصيغ تمويلية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية .

إن توجه المصرفية التقليدية إلى آلية النوافذ الإسلامية يعتبر اعترافا ضمنيا لاستقرار و تفوق المصرفية الإسلامية، لكن مع هذا تعتبر مسألة تطوير النوافذ إلى فروع مستقلة و الفروع إلى مصارف إسلامية وصولا إلى نظام مصرفي إسلامي يستوجب من الباحثين إبراز كفاءة العمل بالصيغ الإسلامية و تبيين و توضيح القواعد و الأسس التي تضبط سيرورة عمل هاته النوافذ مع توفير كل التسهيلات من المسؤولين و الجهات المعنية .

أولا– أهمية الموضوع :

تكمن أهمية دراسة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في :

- ❖ بروز العمل المصرفي الإسلامي كبديل تمويلي خاصة بعد التغيرات في المنظومة المصرفية العالمية .
- ❖ حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة وفق النوافذ الإسلامية كخطوة أولى نحو التحول لنظام مصرفي إسلامي بالكامل .
- ❖ اليقين بأهمية الصيرفة الإسلامية وما لها من حلول للأزمات التي تعيشها الجزائر، بالإضافة إلى ذلك حجم التمويلات على مستوى هذا النظام يؤدي إلى تنويع اقتصادي خارج مجال المحروقات .

ثانيا–إشكالية الموضوع :

في هذه الدراسة أردت معالجة كل جوانب النافذة الإسلامية و كذا بنك الخليج الجزائر، ذلك لأنه العينة المدروسة، ومن هنا يمكن إثارة الإشكال الآتي :

إلى أي مدى نجحت تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ؟

ويتفرع على هذا الإشكال الرئيس تساؤلات أخرى من أهمها :

1- ما مفهوم النوافذ الإسلامية، وما الخصائص التي تضبطها ؟
2- هل هناك تحديات على مستوى السوق المصرفية تواجه هاته الآلية ؟
3- هل تجربة بنك الخليج الجزائر ناجحة؟
4- ما آلية عمل النافذة الإسلامية على مستوى بنك الخليج الجزائر؟
5- ما هي الصيغ التمويلية الممارسة على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر؟

6- ما مدى نجاح التجربة الجزائرية مقارنة بنظيرتها العربية والإسلامية ؟

ثالثا–أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختياري لهذا الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية وهي كالآتي:

-فأما **الأسباب الذاتية** منها :

أ- الرغبة الجامحة في دراسة موضوع يمس الاقتصاد الإسلامي .

ب- اقتراح أستاذي المشرف على تأطري لهذا الموضوع فكنت أكثر ارتياحا لهذه الدراسة على غيرها .

ج-قناعتي بأن من أهم الدراسات الآن هي المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية نظرا لأهمية الموضوع.

وأما **الأسباب الموضوعية** كالآتي :

1- الأهمية الكبيرة جدا للموضوع ودوره في تعبئة مدخرات النظام المصرفي الإسلامي .
2- حاجة الجزائر لمثل هذه الآليات للخروج من قوقعة وهيمنة النظام المصرفي التقليدي .
3- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في الاقتصاديات العربية والإسلامية المطبقة لها .

رابعا– أهداف البحث :

هذه الدراسة لها أهداف تلخص كالآتي :

- ✓ معرفة مفهوم النوافذ الإسلامية و الخصائص التي تحكمها وتضبطها.
- ✓ بيان نشأة النوافذ وتوضيح أسباب نشأتها .
- ✓ الاطلاع على آلية عمل هاته النوافذ على مستوى بنك الخليج الجزائر.

- ✓ إظهار دور النوافذ الإسلامية في تطوير و نمو حجم التمويلات الإسلامية .
- ✓ بيان تجربة الجزائر مقارنة مع نظيرتها العربية والإسلامية .

خامسا–الدراسات السابقة:

- ♦ محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة،1987. حيث هذا الكتاب تحدث بشكل واضح حول خصائص هاته النوافذ وكيفية ضبطها .
- ♦ جنحاني عائشة و آخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشهيدحمه لخضر –الوادي– ، تحت إشراف الدكتور فوزي محيريق، 2017/2016.عالجت هذه المذكرة الجانب الاقتصادي للنوافذ الإسلامية لدى بنك الخليج الجزائر.
- ♦ أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 2، الجمعية الاقتصادية الأمريكية، العراق، 2013م.
- ♦ حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ/يونيو 2001م.
- ♦ نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، الأردن، 2014.

- فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في موقع الرسمي لفضيلة الشيخ سليمان بن عبد الله الماجد،2016/05/10.

سادسا– منهج البحث :

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية البحث، اقتضت طبيعة الدراسة استعمال عدة مناهج أهمها ما يأتي :

1- **المنهج الوصفي** : وهذا المنهج هو أكثر استعمالا خاصة في الفصل الأول نظرا لتتبع التعريفات الواردة في النوافذ الإسلامية و كذا خصائصها الضابطة لها ووصف آلية عملها .

2- **المنهج التاريخي** : و يظهر جليا عند سرد تاريخ نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب النشأة وأيضا عند التحدث عن واقع تجربة النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية، والغربية .

3- **المنهج التحليلي**: وهذا عند إيراد وتحليل النتائج ويظهر هذا المنهج متجليا في الفصل الثاني عند إيراد الأرقام والإحصائيات .

سابعا– الصعوبات التي واجهتني في البحث:

1- السرية وعدم الإفصاح الذي تنتهجه البنوك في الأرقام والإحصائيات.

2- قلة المصادر الأم في الموضوع إلى حد الانعدام مما جعلني أتعامل مع المقالات والمداخلات التي تقدم في المؤتمرات والندوات، إضافة إلى التعامل مع المواقع الإلكترونية

ثامنا– منهجية البحث:

أهم ما التزمته كمنهجية في كتابة مذكرتي هذه، هو ما سيُذكر ملخصا في النقاط الآتية:

1- تخريج الآيات في المتن بالطريقة الآتية: [اسم السورة: رقم الآية]، وكتبت الآية فيما بين الرمزين الآتيين: ﴿ ﴾، مع تثخين الخط؛ تمييزا لكلام المولى عز وجل عن باقي كلام البشر.

2- وُضِعَت الأحاديث النبوية بين مزدوجين بالشكل الآتي: « » مع تثخين الخط؛ تمييزا لأقواله صلى الله عليه وسلم عن أقوال غيره من سائر البشر .

3- توثيق المعلومات الواردة في المتن بالهامش على الطريقة الآتية: ذكر المؤَلَّف، المؤَلِّف، رقم الجزء(إن وجد)، الصفحة. على أن تكون باقي معلومات الكتاب في قائمة المصادر والمراجع كالآتي: المؤَلف، المؤَلف، التحقيق إن وُجد، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، تاريخ النشر.

4- عند استعمال الكتاب في موضعين متتاليين لا يُفصل بينهما باستعمال كتاب آخر، تُورد العبارة الآتية: المصدر أو المرجع نفسه، ثم تُردف برقم الجزء والصفحة. هذا إن كان الاستعمالان في الصفحة نفسها، أما إذا كان الأول في صفحة والآخر في تاليتها فتُرد العبارة الآتية: المصدر أو المرجع السابق.

5- إذا كان المرجع رسالة علمية أكاديمية فإن التوثيق يكون في قائمة المصادر والمراجع على النحو الآتي: عنوان الرسالة، الباحث، نوع الدرجة العلمية، المشرف، الجامعة، مكانها، سنة المناقشة.

6- إذا كان المرجع عبارة عن مقال في مجلة، فتوثيقه يكون كالآتي: عنوان المقال، صاحب المقال، (الإشارة بين قوسين بأنه مقال)، رقم الصفحة. ويكون ذكر سائر

معلومات المقال في فهرس المصادر والمراجع كالآتي: عنوان المقال، صاحب المقال، اسم المجلة، رقم العدد، سنة الصدور، جهة الإصدار-إن وجدت- مكانها.

7- إذا كان المؤلف أكثر من واحد فيُذكر الأول منهم ثم يُتبع بكلمة "وآخرون".

8- عند أخذ المعلومات من الشبكة العنكبوتية، فالتوثيق يكون بذكر عنوان الموضوع واسم كاتبه إن وُجد، متبوعا بإثبات اليوم والساعة الذين أُخذت فيهما المعلومات، وكذا سائر معلومات الصفحة كما هي بالأحرف اللاتينية.

9- أكتب كلمة "يُنظر" في الذي نقلته عن قائله بالمعنى، على أن تكون الإشارة إلى الكلام المنقول حرفيا من دون استعمال هذه الكلمة، مع وضع الكلام بين مزدوجتين، " ".

10- التزمت رموزا معينة لإفادة المعاني الآتية، الطبع: الجزء: ج، الصفحة: ص، عدد المجلة: ع، التاريخ الهجري: هـ، التاريخ الميلادي: م، وهذا اختصارا؛ لكثرة تكرارها.

11- ويجدر الإشارة أن الموضوع يخلو من المصادر الأم مما جعلني أتعامل في أكثر من صفحة بمرجع واحد لا يوجد غيره تحدثه عن تلك النقطة .

تاسعا- خطة البحث :

-مقدمة

الفصل الأول : ماهية النوافذ الإسلامية و حكم التعامل بها .

المبحث الأول : حقيقة النوافذ الإسلامية .

المطلب الأول : مفهوم النوافذ الإسلامية.

المطلب الثاني : نشأة النوافذ الإسلامية و أسباب نشأتها.

المطلب الثالث : أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وموضوعيتها.

المطلب الرابع : خصائص النوافذ الإسلامية .

المبحث الثاني : مسائل متعلقة بالنوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها.

المطلب الأول: تحديات النوافذ الإسلامية

المطلب الثاني : عوامل نجاح النوافذ الإسلامية

المطلب الثالث : حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية

الفصل الثاني : التتبع العملي لنافذة ببنك الـAGB و دراستها اقتصاديا

المبحث الأول : التتبع العملي لنافذة الإسلامية بنك الAGB .

المطلب الأول : بنك الخليج الجزائر و نشأته

المطلب الثاني : صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر.

المطلب الثالث : تطور الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك الـ AGB.

المطلب الرابع : النوافذ الإسلامية في الجزائر مقارنة بالتجارب العربية و الإسلامية.

المطلب الخامس : دراسة شرعية لعقد المرابحة على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر

المبحث الثاني : الدراسة الاقتصادية لبنك الـAGB

المطلب الأول : حجم نشاط بنك الـ AGBفي النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الثاني : حجم النشاط الإسلامي في بنك الـ AGBمقارنة بالنشاط التقليدي.

المطلب الثالث: مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في البنك الـ AGB بالتمويلات في المصارف الإسلامية الجزائرية.

المطلب الرابع : اعتماد آلية النوافذ الإسلامية الجزائر

-الخاتمة .

ختاما أرجوا أن نوفق في الإلمام بشتى فروع وتفاصيل هذه الدراسة راجين من الملى التوفيق و السداد .

الفصل الأول

ماهية النوافذ الإسلامية و حكم التعامل بها

تمهيد :

فرضت المصارف الإسلامية خدماتها ومنتجاتها في السوق المصرفية معتمدة على صيغ التمويل الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية، مستبعدة التعامل بالفوائد فارضة قاعدة تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر، وتَكْمُنُ قوة الصيرفة الإسلامية في استقرارها أوقات الأزمات المالية وعدم تأثرها بها رغم أن تلك الأزمات مست كل الأنظمة الاقتصادية وأثرت فيها تأثيرا كبيرا.

تشهد الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة نجاحا معتبرا ويتجلى ذلك في الانتشار الكبير للمصارف الإسلامية حتى في الدول الغربية، و من بين الطرق المنتهجة لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية هي النوافذ الإسلامية المتواجدة على مستوى البنوك، هذه النوافذ هي محل دراستنا في هذا الفصل من ناحية ماهيتها، حقيقتها، أسباب نشأتها والجانب الشرعي لها، ومن أجل ذلك جاءت خطة الفصل كالآتي:

- المبحث الأول : حقيقة النوافذ الإسلامية
- المبحث الثاني :التحديات النوافذ الإسلامية و حكم التعامل بها .

المبحث الأول

حقيقة النوافذ الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية ونشأتها.

المطلب الثاني: نشأة النوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها.

المطلب الثالث: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وموضوعيتها.

المطلب الرابع: خصائص النوافذ الإسلامية .

الفصل الأول : ماهية النوافذ الإسلامية و حكم التعامل بها

المبحث الأول :حقيقة النوافذ الإسلامية

درست في هذا المبحث كل الجوانب الخاصة بالنوافذ من ناحية مفهومها، نشأتها، أسباب النشأة، و خصائصها .

المطلب الأول : مفهوم النوافذ الإسلامية و نشأتها

إن الإلمام بمفهوم النوافذ الإسلامية يوجب التعرف على المعنى اللغوي لها ثم الاصطلاحي، و هو ما سنبينه في النقطتين الآتيتين :

أولا : النوافذ الإسلامية لغة

1-النافذة لغة:

"نافذة من نفذ: النفاذ الجواز و جواز الشيء و الخلوص منه . تقول نفذت أي جزت، وقد نفذ ينفذ نفاذا و نفوذا . ورجل نافذ في أمره ونفوذ ونفاذ : ماض في جميع أمره، وأمره نافذ أي مطاع .وفي الحديث بر الوالدين الاستغفار لهما وإنفاذ عهدهما أي إمضاء وصيتهما وما عهد إليه قبل موتهما، ومنه حديث المحرم: إذا أصاب أهله ينفذان لوجههما، أي يمضيان على حالهما ولا يبطلان حجهما . يقال رجل نافذ في أمره أي ماض. ونفذ السهم الرمية ونفذ فيها ينفذها نفذا ونفاذا : خالط جوفها ثم خرج طرفه من الشق الآخر وسائره فيه . يقال نفذ السهم الرمية ينفذ نفاذا، ونفذ الكتاب إلى فلان نفاذا ونفوذا، وأنفذته أنا، وتنفيذ مثله، وطعنة النافذة : منتظمة الشقين ."[1]

[1]-بن منظور، لسان العرب، ص: 10029 -10031 .

1-الإسلامية لغة

وتأتي يراد بها عدة أوجه:

- سَلَمَ اسم الرجل وسلمى اسم امرأة، وسلمان اسم جبل واسم رجل وسالم اسم رجل، كلها أسماء لعلم ما.

-سَلَم بفتحتين السلف والسُلَم بفتح اللام واحد السلاليم التي يرتقي عليها والسِلِمُ السلام[1] وقرأ أبو عمرو ﴿...ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ...﴾[2]، ويقصد به هنا الصلح ومصالحة.

كما يطلق الإسلام في اللغة ويراد به الاستسلام والانقياد والخضوع، وقيل أسلم دخل في الاسلام وصار مسلما ومنه قوله تعالى ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا...﴾[3]، الاسلام إظهار الخضوع والقبول لما أتى الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.[4]

---

[1]-ينظر: محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح، ص: 344 .

[2]-سورة البقرة، جزء من الآية 208.

[3]- سورة الحجرات، جزء من الآية 14.

[4]- ينظر: محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، ص:382-385 .

ثانيا– النوافذ الإسلامية اصطلاحاً:

اختلفت التعريفات للنوافذ الإسلامية في إيصال المعنى الاصطلاحي لهذه النوافذ وذلك حسب زاوية النظر إليها فقد عرفها بعضهم بأنها "وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، و تكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية "[1]

ويبدو أن هذا التعريف اهتم بمكان تواجد النوافذ والخدمات التي تقدمها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

كما عرفت بأنها " إدارات مستقلة داخل مؤسسات الصيرفة التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها و مراقبتها "[2]

ويلاحظ على هذا التعريف تركيزه على الاستقلال الإداري لهذه النوافذ في ظل إدارة المصرف التقليدي ورقابة الهيئات الشرعية المختصة فضلا عن ضرورة الإشارة إلى خضوعه لأحكام القوانين النافذة .

وعرفها بعضهم بأنها " وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو مقار الرئيسية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها "[3]

---

[1]– فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ص:9

[2]– لاحم الناصر، النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية، مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، ص: 20 .

[3]- سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ص:12.

- ونرى أن التعريف الأفضل للنوافذ الإسلامية هو الذي يمكن أن يظم جميع عناصر تكوينها فنقول بأنها :مجموعة وحدات تابعة للمصارف أو فروع تقليدية تمارس الصيرفة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة.
- أو هي شباك خاص في بنك تقلدي إلى جانب الشبابيك الأخرى يستخدم صيغ تمويلية إسلامية، وتعتبر خدمات النافذة أو الشباك الإسلامية موجه إلى عملاء خاصين .

ثالثا– الفرق بين النوافذ و الفروع الإسلامية :

وننوه هنا إلى أن معظم الكتاب لم يتكلموا في مؤلفاتهم بمصطلح النوافذ الإسلامية بل أوردوا مصطلح الفروع الإسلامية، وما يميز الفرع بشكل عام أكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة التي تكون في نفس البنك .

ويجدر بنا الذكر أن هنالك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي خاصة في العناصر و الخصائص المشتركة .

من أهم أوجه الاختلاف تلك :

أ– "الفرع الإسلامي يبدو أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه إذ لا يأخذ الفرع للبنك الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع النافذة للبنك الأم بصورة مباشرة .

ب– إن الهيكلية الإدارية والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من البنك التقليدي أكبر من الهيكلية والكادر الذي يدير النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال مستوى قسم إداري في البنك التقليدي، بل إنه في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كشعبة أو الوحدة في البنك ما ينعكس بالتأكيد على

ما تقدمه من خدمات مصرفية إسلامية، إذ تشكل منتجات الفروع نسبة كبيرة من منتجات البنك الأم، فيما لا تشكل منتجات النوافذ الإسلامية إلا نسبة ضئيلة من منتجات البنك التقليدي الذي فتحت"[1]

ت- الفرع الإسلامي هو مرحلة متقدمة في طريق تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي وكذا آلية النوافذ الإسلامية مرحلة أولية في طريق التحول، فكل من الفرع و النافذة وسائل وطرق للتحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.

ث- يشكك البعض في مشروعية النوافذ الإسلامية نظرا لعدم استقلاليتها و اختلاط أموالها بأموال البنك الأم على عكس الفروع التي تمتاز باستقلال نسبي يجعلها أكثر شرعية .[2]

ج- من جانب آخر هنالك من يستعمل مصطلح الفروع وهناك من يستعمل مصطلح النوافذ والفرق بينهما ليس جوهريا.

"فالفرع الإسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس المبنى و لكن في مصلحة أو شباك وبشكل مستقل حتى تكون إسلامية"[3]

ويتشابه كل من الفرع المصرف الإسلامي والنافذة الإسلامية، في كونهما يقدمان نوعا خاصا من التعاملات الإسلامية .

---

[1]- أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، ص: 69-70 .

[2]-ينظر: أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية، ص: 70 .

[3]-صالح مفتاح وآخرون، الضوابط الشرعية نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية –دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري (مقال)، ص : 152 .

المطلب الثاني :نشأة النوافذ الإسلامية و أسباب نشأتها

أولا–نشأة النوافذ الإسلامية

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي؛ قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها.

وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية .[1]

"وقد كان مصرف مصر في طليعة المصارف التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، حيث قام مصرف مصر في عام 198.م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم "فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"[2].

[1]– ينظر: عبد اللطيف جناحي،استراتيجية البنوك الإسلامية و أهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص: 227

[2]– سمير مصطفى متولى ، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها ، (مقال)، ص21 .

وقد أدى تشجيع المصرف المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من المصارف التقليدية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1981/1980م إلى خمس وثلاثين فرعاً تتبع عدداً من المصارف التقليدية كمصرف مصر و مصرف التجارة والتنمية ومصرف التنمية الوطني ومصرف النيل وغيرها ، كما اتخذت بعض هذه المصارف قراراً بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التقليدية التي تنشأ في المستقبل.

وفي المملكة العربية السعودية كان للمصرف الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة حيث قام في عام 1987م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع ، ثم تلى ذلك قيام المصرف بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1990م ، ونظراً للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام المصرف الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية . ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعين فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة.[1]

[1]-ينظر: فوزي محيريق، تنويع الاستثماري آلية النوافذ و الفروع التشاركية *الإسلامية* في مصارف الجزائرية مع الإشارة لبنكAGB (غير منشور)،ص:9.

ثانيا– أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من المصارف التقليدية لإنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية ، وهذه الأسباب وإن اختلفت من مصرف لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- "رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال .

2- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية ، حيث إن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية

3- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية .

4- المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح إلى المصارف الإسلامية .

5- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم المصرف عن هذا الميدان الجديد .

6- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد .

7- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة ، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي ، إذ

أن بعض المصارف التقليدية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي .

8- بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك المصارف لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك"[1]

المطلب الثالث: أهداف النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وموضوعيتها

أولا : أهداف النوافذ الإسلامية

يمكن إجمال أهم الأهداف لإقامة هذه الفروع والنوافذ، كما بينها الكثير من الباحثين، فيما يأتي:

"-العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع العادل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.

- استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.

-توسيع قاعدة المشاركة فالاقتصاد.

- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.

- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.

- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.

[1]- حسين شحاته ، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية، ص33 .

– تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون آخر.

– تنمية القيم العقائدية، والأخلاقية في المعاملات، وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

– مساعدة المتعاملين معها على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[1]

وتتنوع الأهداف والدواعي للبنوك التي ترغب بفتح فروع إسلامية ومن هذه الأهداف مايلي:

- نجاح المصارف الإسلامية أدى إلى فتح باب المنافسة بينها وبين المصارف التقليدية التي دخلت هذا السوق من أجل تحقيق أرباح وجذب الموارد.
- محاولة جذب عملاء جدد للبنك بتطبيق هذه الآليات والمحافظة على عملاء البنك السابقين .
- اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع إسلامية في البنوك التقليدية.
- اتباع سياسة التدرج في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي.[2]

ثانيا : مدى موضوعية هذه الأهداف

و أيا كانت تلك الأهداف والدواعي لإنشاء فروع إسلامية فإن موضوعيتها تتوقف على مدى وجود التوجه الصادق لدى السلطات المعنية للبنوك التقليدية في ممارسة العمل المصرفي كما يجب ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1]– نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور إسلامي، ص: 149.

[2]– ينظر: لطف محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، ص:03-04.

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات المالية عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية وجدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي البحت بغض النظر عن البعد العقدي و الاختلاف الديني.

ومن ثم فلا نستغرب حينما نرى من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية ودراستها وتطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن وباريس ونيويورك.

إن ذلك شاهد وحجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجوب خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وعزم ويقين لا تراجع فيها ويبدؤون بالخطوة الأولى وهي إنشاء الفروع الإسلامية خطوة نحو التحول.

إنه لحري بالقائمين على البنوك التقليدية أن يخوضوا تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق وقناعة أكيدة ، يفرض عليهم ذلك لأنهم ابتداءً مسلمون معتزون بدينهم كانوا في غفلة عابرة فأخذوا بنموذج للصيرفة الربوية غريبة عن دينهم ، فلما أثبت تجارب إخوانهم للصيرفة الإسلامية كانوا أحق و أصدق بتبنيها قبل الأجانب.

إن الإسلام دين الله الخالد للبشرية جمعاء، لأنه ينسجم مع الفطرة البشرية، فتعاليمه في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تستهدف تحقيق المصلحة للناس ودفع المفاسد عنهم وتحقيق الحياة المعيشية الطيبة في الدنيا والسعادة في الآخرة.

ومن ثم فإن تجاوب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية عبر فروع إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية وفتاوى هيئات الرقابة الشرعية كخطوة أولى للتحول الكامل فإنه يمكننا أن نؤكد بالتالي:

- أن الفروع الإسلامية = نواة لبنك إسلامي.
- أن الفروع الإسلامية = بنك إسلامي مصغر.[1]

1- ينظر: لطف محمد السرحي، مرجع سابق، ص:3-4 .

ثالثا – الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية

"تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، إذ يقوم المصرف الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم اهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال الفروع الإسلامية ، وقد تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك الفروع وتنفيذها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ويمكن تقسـيم الأنشطة التي تمارسها النوافذ الإسلامية على النحو الآتي:

أ – خدمات مصرفية عامة :

وتشمل هذه الخدمات جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة ، كفتح الحسابات الجارية وتسديد فواتير المرافق العامة ، وإصدار الشيكات وأوامر الدفع والحوالات المحلية والدولية والاعتمادات المستندية وصناديق الأمانات والخدمات المصرفية الالكترونية والقيام بأعمال الصرافة وغير ذلك .

ب– الاستثمارات الإسلامية :

لا تخرج الاستثمارات الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى المصارف الإسلامية ، حيث اعتمدت تلك الفروع على صيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال ، ومن أهم تلك الصيغ التي استخدمتها النوافذ الإسلامية في نشاطها الاستثماري المرابحة والمضاربة والمشاركة والاستصناع والإجارة والسلم والمتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامـية والاكتتاب في أسهم الشركـات المساهمة وغير ذلك.

وكما هو الحال في المصارف الإسلامية من حيث التركيز على صيغة المرابحة في كثير من أنشطتها الاستثمارية، فإن أسلوب المرابحة يغلب على استثمارات النوافذ الإسلامية وخاصة في مجال التجارة الخارجية.

ج- التمويل الشخصي الإسلامي :

تقوم بعض النوافذ الإسلامية كالفروع الإسلامية التابعة للمصرف الأهلي التجاري بتقديم بعض المنتجات أو الأدوات والصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقاً للضوابط الشرعية ، وتعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية وهو أسلوب يوفر للعملاء شراء واقتناء السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية والسيارات وغير ذلك، حيث يقوم الفرع الإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم يبيعها له بالتقسيط وعلى أسس خالية من الفائدة الربوية"[1]

المطلب الرابع: خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف ، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1- عمل النوافذ الإسلامية يراعي في جميع أنشطتها وخدماتها الجانب الشرعي على عكس، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية .

2- تخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية ، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية .

3- من أبرز الصيغ التمويلية المطبقة على مستوى النوافذ الإسلامية هي المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية .

1- فهد الشريف، مرجع سابق، ص: 15-16.

4- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية ، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.[1]

[1]- ينظر:-فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ص: 14.
-محمد سويلم ، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ، ص:428 .

المبحث الثاني

مسائل متعلقة بالنوافذ الإسلامية و حكم التعامل بها

المطلب الأول: تحديات النوافذ الإسلامية .

المطلب الثاني: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية .

المطلب الثالث: حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية .

المبحث الثاني: تحديات النوافذ الإسلامية وحكم التعامل بها .

المطلب الأول : التحديات

"واجه العمل المصرفي الإسلامي خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي كان لابد له من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمرار ربحيتها ونموها ، وهى التحديات التي نورد أهمها فيما يأتي :

أ–غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي :

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها. ففيما عدا حالات قليلة نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها ، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي ، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاما بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية. كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية ، وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع المصارف التقليدية.

ب–ضعف وندرة الموارد البشرية :

أن توفر العنصر البشرى المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا ، والمصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك ، فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي. صحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

ج–اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية :

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل والاستثمار الإسلاميين فانه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى لا تقل أهمية ، ألا وهى مشكلة تعدد طرق وقواعد تطبيقها في الواقع العملي. فمع تعدد المصارف الإسلامية واستخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية ، فإنها لم تتمكن حتي الآن من توحيد قواعد تطبيقها ، فنجد بنوكا مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل ولكن بطرق مختلفة. الأمر الذي قد يؤدى إلي كثير من البلبلة والشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق ومصداقيته. ولعل هذا الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى الأسباب التالية :

1. اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وما قد يصاحبه من تفسيرات مختلفة لبعض الأحكام الشرعية الفرعية تبعا للاختلاف القائم بخصوصها بين المدارس الفقهية الأربعة الرئيسية.

2. حقيقة أن فتاوى هيئات الرقابة الشرعية تنبني أساسا على كيفية وكفاية المعلومات المقدمة لها بخصوص المنتج موضوع الفتوى. وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما يتعلق الأمر بالمصارف التقليدية خاصة في الدول غير الإسلامية وذلك في الوقت الذي تفرض فيه متطلبات السوق ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتطوير البدائل الشرعية للمنتجات المصرفية التقليدية ، واجتهادها المستمر في هذا الخصوص تلبية لحاجة العملاء ومواجهة لمتطلبات المنافسة التي تزداد حدتها يوما بعد يوم. وخير مثال على ذلك قيام بعض المصارف الإسلامية بتقديم منتج التورق بغرض توفير السيولة النقدية للعملاء كبديل للقروض الشخصية التقليدية. وهو المنتج الذي لم يلق القبول من الجميع ولم يستقر بعد ليس بسبب عدم مشروعيته ولكن بسبب عدم الاتفاق على كيفية تطبيقه. والمثال الآخر على اختلاف التطبيق هو تقديم بطاقة الائتمان الإسلامية. ومما يضيف إلى أهمية هذا الموضوع ان هذين المنتجين التورق و بطاقة الائتمان الإسلامية يعتبران من المنتجات المصرفية الحيوية لنجاح المصارف الإسلامية

في خدمة قطاع الأفراد تحديدا ، وهو القطاع الذي أصبح الأكثر أهمية للمصارف التجارية عامة. الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة من قبل الهيئات المركزية والمنظمة للعمل المصرفي الإسلامي بما يحقق التوازن بين الالتزام التام بالأحكام الشرعية والحاجة الماسة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي واستمراريته.

د–ضعف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية :

بينما يكون للنصح الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا حيويا لضمان سلامة التطبيق ، إلا أن ذلك يجب ألا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية ، ومن هنا تأتى أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة والمراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط. وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظرا للحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر. إن مثل هذا القصور سيترك ظلاله على مسيرة وسلامة العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.

هـ–ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة :

أن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. فالاستثمارات الطويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها إلى أوراق مالية يمكن تسييلها عند الحاجة. ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل بحد ذاته تحديا كبيرا أمام المصارف الإسلامية. أن تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين واستثمارها في المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

لا شك أن الجهود التي بذلت من أجل تأسيس مركز إدارة السيولة ، والشروع في تنظيم وإنشاء السوق المالية الإسلامية وهيئة التصنيف للبنوك الإسلامية والتي مقرها جميعا مملكة البحرين كما سبقت الإشارة ، سيكون لها إنشاء الله الأثر المحمود في التغلب على هذه الصعوبة والمساهمة الفعالة في تطوير مجمل العمل المصرفي الإسلامي.

و–التخوف من عدم توفر الشفافية :

لما كان مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية ، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح والشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة. فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ "المضارب" مثلا في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال "رب المال". أو أن يقوم "المضارب" بعدم الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع وهو السلوك الذى سيؤدى بالضرورة إلي تخفيض ربحية البنك الإسلامي "رب المال" وإلي إضعاف الثقة في النظام ككل.

وإدراكا لأهمية هذه المشكلة ، عندما يتعلق الأمر بالمصرف كمضارب ، تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في مملكة البحرين بغرض وضع المعايير المحاسبية اللازمة لضمان سلامة ممارسة العمل المصرفي الإسلامي وشفافيته مقارنة بمثيلاتها في "اتفاقية بازل" للبنوك التقليدية. ولحسن الطالع أخذت مؤسسة نقد البحرين وعدد من المصارف الممارسة للصيرفة الإسلامية في الدول الأخرى بتطبيق هذه المعايير.

ز–البطء في توحيد المعايير المحاسبية :

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك) والرقابة الخارجية (المصارف المركزية). وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" التي مقرها البحرين ، وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة

البحرين بتطوير نظام محاسبي خاص بالمصارف الإسلامية فيها ، فإنه يبدو أنه لا يوجد حتي الآن استعداد كاف من المصارف الإسلامية لتبنى مثل هذا النظام الموحد والعمل بمقتضاه.

ح–صغر حجم المصارف الإسلامية :

لا شك إن صغر حجم المصارف والوحدات الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنموها والحد من كفاءتها التشغيلية. فمن المعروف فى الأدبيات المصرفية أن هناك حدا ادني لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار ما أصطلح على تسميته اقتصاديا بـ "وفورات الحجم". وهى الوفورات التي تحدث آثارها.

الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف ، ومن ثم على قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية. وهما العنصران اللذان لا غنى عنهما للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة القادمة لا محالة من البنوك الأجنبية في ظل ما أصبح يعرف بنظام العولمة الجديد.

الأمر الذي يفرض على المصارف الإسلامية الإسراع بالدخول في إندماجات مدروسة تعالج بها مشكلة صغر أحجامها وتحسين كفاءاتها التشغيلية والتسويقية عامة. كما أننا نرى أن يكون للجهات الرقابية (البنوك المركزية وما شابهها) دور في تشجيع وتحفيز المصارف الإسلامية للأخذ بهذا التوجه الذي أصبح ضروريا وملحاً."[1]

المطلب الثالث: عوامل نجاح الفروع والنوافذ الإسلامية

من أجل تقييم أداء النوافذ الإسلامية للمصارف التجارية التقليدية خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي ، لابد لنا من أن نستعرض معا ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي ومدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها المصارف التقليدية في إنشاء هذه النوافذ خلال هذه المرحلة.

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مبدأ أساسي و رئيسي وهو مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إضافة للمبادئ الرئيسية التالية:

---

[1]–سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص:20 .

التخطيط العلمي:

مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي ، تجارى او خيري ، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة. ويزداد هذا الاعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه ، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية. فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح فروع إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة ، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من بين اكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلي والعالمي_ مثل سيتي بنك الإسلامي فرع البحرين – . فبالإضافة إلي إجراء اللازم من البحوث المكتبية والاستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات المنشورة ، قامت الكثير من هذه المصارف بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاستطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية. تلك الدراسات التي أثبتت بان أسواق العمل المصرفي الإسلامي كبيرة ومتنامية (يقدرَ معدل النمو السنوي بـ 15%).

ولعلنا نشير في هذا الخصوص إلي التجربة المشهورة لأحد أكبر المصارف العربية وهو البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية ، حيث لم تقتصر النية (في الأصل) على إدخال الصيرفة الإسلامية في البنك على مجرد الرغبة وإنما دعمتها أيضا الدراسات والأبحاث والاستشارات ، وخاصة إن الرغبة لم تكن تتوقف عند مجرد افتتاح نوافذ إسلامية وإنما كانت النية منعقدة على أسلمة مجمل البنك طبقا لخطة تدريجية. ولذلك قام البنك بإنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية في عام 1993م أسند إليها مهمة تحقيق هذا الهدف للبنك. ومنذ إنشاء هذه الإدارة التي شرف الكاتب(د سعيد مرطان) بإدارتها والإشراف على أعمالها منذ نشأتها حتي عام 2000م ، كان التخطيط العلمي هو أسلوب العمل فيها مدعوما بالعديد من الأبحاث والدراسات الميدانية التي أجريت لدراسة السوق وتحديد الشرائح المكونة له

واحتياجات كل شريحة منها ، وحجم ونوعية المنافسين القائمين والمحتملين في السوق. وهي الدراسات التي علي أساسها تم وضع خطة استراتيجية للعمل يهتدي بها العاملون في الإدارة وفروعها وتتوحد من خلالها جهودهم لتحقيق النجاح المطلوب. وهو الأمر الذي تحقق بالفعل حيث أظهرت النتائج المالية للإدارة تقدما ونموا عاما بعد عام في ظل التزام تام بتطبيق الشريعة في كل المعاملات ، وذلك رغم توقع البعض بغير ذلك نظرا لطبيعة العمل ضمن بنك تقليدي في الأساس.

وحتي عام 2003 تشير المعلومات إلي التزايد المستمر في حصة العمل المصرفي الإسلامي في البنك إلي مجمل أعماله وكذلك إلي مجمل أرباحه ، مع تزايد في عدد الفروع الإسلامية التي أصبحت 70 فرعا تنتشر في أنحاء مختلفة من المملكة ، شاملة جميع فروع مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة تحديدا. ومنذ عام 2005 تحول البنك كاملا إلى بنك إسلامي بجميع فروعه التي تبلغ المئات.[1]

الالتزام الشرعي : لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمانا لاستمراريته. وتشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم البنوك التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح النوافذ إسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها صيغ تمويلية إسلامية ، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها. ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

و بالإشارة إلى تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي وهى التجربة التي تشير لكل عنصر من عناصر النجاح المطلوب توفرها لإنجاح عملية افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية باعتبارها مثلا يمكن الاحتذاء به في هذا المضمار ، بل و في إمكانية الاستفادة منها في مجال

[1]- ينظر: سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص: 8.

أسلمة بنك قائم بتحويله كاملا من بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي طبقا لخطة موضوعة تنتهج التدرج في التطبيق دون التضحية بالالتزام الشرعي[1]

ففي هذه التجربة كان أهم ما يشغل تفكير القائمين على إدارة الخدمات الإسلامية منذ البداية هو ضرورة إقناع العاملين في البنك من الإدارة والموظفين ، والمتعاملين معه من العملاء والجمهور بأن العمل في الإدارة وفروعها وسياساتها وأموالها كلها تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها بكل دقة ووضوح ، ولقد تحقق ذلك للإدارة من خلال عدد من الإجراءات نوردها فيما يلى :

- الاستقلالية التامة سواء المالية أو المحاسبية للإدارة
- العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطة الإدارة و منتجاتها و سياستها و برامج تدريب موظفيها .
- إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق ، تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر في ما يعني لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ
- تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.

هذه الأمور جميعا كان لها مردودها الإيجابي والسريع في خلق الصورة الانطباعية الصحيحة عن العمل المصرفي الإسلامي الذي تم تقديمه من خلال النوافذ الإسلامية لهذا البنك التقليدي.[2]

---

[1]-ينظر: سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ص: 19

[2]-ينظر: لطف محمد السرحي، مرجع سابق، ص:23.

الإعداد المناسب للكوادر البشرية :

"لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب ، جنبا إلي جنب مع التقنية المتطورة ، يعتبر أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان. والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك ، فبالعودة إلى تجارب دول في نفس المجال ، نقول أن توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وأن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك. الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع على مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى.
وفي هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا ، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة ومراكز التدريب التابعة للبنك (حيث تم إنشاء وحدة مستقلة للتدريب المصرفي الإسلامي) ، أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة. أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلي مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة"[1]

تطوير النظم والسياسات الملائمة :

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي وتلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضى تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ومنتجاته...و تحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل وإنما هو يتطلب الكثير من الوقت والجهد خاصة من حيث تطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل النوافذ وإعداد البيانات المالية والمعلومات الإدارية. وهى عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج.[2]

---

[1]- محمد لطف السرحي، مرجع سابق، ص:23-.24

2- ينظر: لطف محمد السرحي، مرجع سابق، ص: 24 .

المواءمة مع إدارات البنك الأخرى و الاختيار المناسب للفروع ومواقعها :

"على الرغم من أن التجربة قد أظهرت عدم بروز مشاكل أو تناقضات بين تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية تحت سقف واحد مع العمل المصرفي التقليدي، إلا أن فئة ما لم تقر بنفس الشيء في حالة تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع مستقلة وإدارة مستقلة أيضا ضمن مصرف نشأ في الأساس تقليديا. حيث أظهرت التجربة أن هذا الوضع يصاحبه عادة نوعين من المشاكل نذكرهما فيما يلي :

*مشكلة الحساسية التي تنشأ بين منسوبي البنك بشقية الإسلامي والتقليدي، نظرا لما كانت تعنيه فكرة تحويل بنك تقليدي إلي بنك إسلامي من شعور البعض من منسوبي القطاع المصرف التقليدي بعدم الاطمئنان مقارنة بالارتياح الذي كان يشعر به الآخرون في قطاع الصيرفة الإسلامية. الأمر الذي كان يؤدى أحيانا إلي الشعور بعدم وجود أرضية مشتركة تجمع الجميع في بوتقة واحدة. وعلى الجانب الآخر لم يكن العاملون في قطاع الصيرفة الإسلامية متحررون تماما من القلق الذي كان يساورهم بحكم كونهم الأقل عددا من حيث الأفراد والأقل حجما من حيث نسبة مساهمتهم في مجمل أعمال البنك.

*أما المشكلة الأخرى فكانت تسويقية ، أساسها الاحتكاك المتكرر بين مسؤولي التسويق في النوافذ الإسلامية والتقليدية الذين كانوا غالبا ما يتنافسون على استقطاب نفس العملاء مع اختلاف الرسالة التسويقية من ناحية ، ومع ربط تقييم أداء النوافذ بمدى النجاح في استقطاب العملاء وتعبئة الودائع في كل نافذة.

و مما لا شك فيه أن هذه الصعوبات كانت من بين الأمور الشائكة في بداية الأمر ، غير أنه من أجل تقليص فرص حدوث مثل هذه المشاكل قامت الإدارة المعنية في البنك بالكثير من الخطوات والمبادرات لتحقيق هذا الهدف ، نذكر منها:

أ) بالنسبة للموظفين :

- بذل الكثير من الجهد للالتقاء والتحاور مع كل المسؤولين في البنك من أجل بناء جسور الثقة معهم.

- وضع الأسس والمعايير التي يتم على أساسها إعطاء الأولوية للتوظف في إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية للراغبين في ذلك من إدارات البنك الأخرى.

- وضع الخطط اللازمة لتدريب كل منسوبي البنك على أسس العمل المصرفي الإسلامي.

ب) بالنسبة للأمور التسويقية :

- تحديد المناطق الجغرافية التي يتم خدمتها بواسطة كل فرع تحديدا واضحا والالتزام به من الجميع .

- خلق فرص للتكامل بين الفروع في خدمة العملاء بدلا من التنافس عليهم ، مع وضع ميكانيكية محددة للتعامل مع هذا الاحتمال في حالة وقوعه ، وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية لمعالجة كل موقف على حده.

الاختيار المناسب للفروع التي يتم تحويلها أو لمواقع الفروع التي يتم إنشائها بحيث تحقق التوازن بين التغطية السوقية المناسبة مع تقليص احتمالات نشوء المشاكل التسويقية والإدارية مع فروع أخرى للبنك."[1]

1- سعيد بن سعد المرطان، مرجع سابق، ص : 18-19.

المطلب الرابع: حكم التعامل مع الفروع الإسلامية

في هذا المطلب سوف نعرض حكم النوافذ الإسلامية في المصارف الوضعية ثم في المصارف الإسلامية :

أولاً – النوافذ الإسلامية في المصارف الوضعية :

أمام التزايد المستمر والكبير لأعداد المسلمين في الدول الغربية وتنامي أموالهم ورغبتهم في استثمارها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية قامت بعض المصارف الغربية منذ سنوات بفتح فروع للمعاملات الإسلامية بهدف جذب أموال المسلمين هناك والاستفادة منها في تعظيم أرباحها وتوفير رؤوس الأموال لتمويل مزيد من المشروعات وذلك تحت شعارات إسلامية دون أن يرتبط هذا العمل بقناعة بأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام المصرفي الإسلامي [1].

ويلاحظ هنا أنه على الرغم من أن النوافذ الإسلامية للمصارف الغربية قد تكون عبارة عن ظاهرة شكلية دون التقيد الفعلي بأحكام الشريعة إلا أنه في ظل غياب البنوك الإسلامية في معظم الدول الغربية فإنه لا حرج على المسلم الذي يعيش في الغرب ولا يجد البديل الإسلامي الذي يطمئن إليه من التعامل مع هذه النوافذ الإسلامية للضرورة ، هذا مع سعي الجاليات في الدول الغربية لتأسيس مصرف إسلامي يجنبها التعامل مع هذه الشبهة[2]، قال تعالى:. ﴿...فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٧٣﴾[3]

وانطلاقاً من مبدأ الأمر بالتعاون على البر والتقوى والنهي عن التعاون على الإثم والعدوان ، فإن على أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية والقائمين على المصارف الإسلامية أن يقوموا بواجبهم تجاه إخوانهم المسلمين في الغرب بمد يد المساعدة لهم وذلك عن طريق التعاون لإقامة مصرف إسلامي كبير تنتشر فروعه في معظم العواصم والمدن الغربية الكبرى لجذب أموال

---

[1] – شوقي دنيا ، المعاملات الإسلامية في البنوك الغربية ، ص: 59-60.

[2] –ينظر: فهد الشريف، مرجع سابق، ص: 35-36.

[3] –سورة البقرة ، الآية (173).

المسلمين هناك واستثمارها وفق المنهج الإسلامي وبعيداً عن الشكوك والشبهات التي تحاصر الفروع الإسلامية في المصارف الغربية، أو فتح فروع للمصارف الإسلامية القائمة حالياً لكي تعمل في الدول الغربية وبذلك يمكن توظيف واستثمار أموال المسلمين هناك بما يحقق مصالحهم وبالتالي تُحْرَم المصارف الغربية التي يسيطر عليها اليهود عادة من الاستفادة من تلك الأموال .

ثانياً – الفروع الإسلامية في الاقتصاديات الإسلامية :

عند إمعان النظر في هذا الجزء فهنا تنتفي علة الضرورة و يجب التعامل مع المصارف الخالية من الربا ، فالرسول ﷺ يقول: « **إن الحلال بيِّن وإن الحرام بيِّن، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه** » [1]

وبناء على ما تقدم يمكن القول بشكل عام إن الحكم على التعامل مع الفروع الإسلامية في الاقتصاديات الإسلامية ينبني أساساً على نقطة هامة وهي وجود المصارف الإسلامية من عدمها ، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ – حالة وجود المصارف الإسلامية :

في هذه الحالة وجب على المسلم ترك النوافذ و الفروع المتواجدة في البنوك التقليدية لما يشوبها من علة الربا تورعا، وأيضاً من باب التعاون على البر والتقوى والابتعاد عن التعاون على الإثم والعدوان واحتساب الأجر في هذا الأمر عند الله تعالى ، هذا فضلاً عن اعتبار ذلك من ثمار التقوى وتحري أسباب الرزق الطيب والكسب الحلال ، قال تعالى : ﴿ ... **وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُ** ...﴾ [2]. بناء على ما سبق وجب ترك المصارف الربوية المتعاملة بالربا .

---

[1] –مسلم بن الحجاج ، صحيح مسلم، جـ3 ، ص988

[2] – سورة الطلاق ، الآية (2-3)

ومما تجدر الإشارة إليه أن النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة في سبيل التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية و لذلك وجب التروي لأن معارضة هاته الفكرة قد يؤدي إلى حرمان المجتمع الإسلامي من التعامل بالنظام المصرفي وفق مبادئ الشريعة حتى لو في المستقبل، و لذلك يمكننا القول إنه يجوز التعامل مع المصرف التقليدي الذي ينوي نية صادقة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية لكنه لا يستطيع التحول دفعة واحدة نظرا للوائح التي تحكمه، أو يحتاج إلى وقت لتصفية الحقوق و الالتزامات السابقة فمحاولتهم تجاوز كل العقبات من أجل التحول إلى الصيرفة الإسلامية تحسب لهم لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها. فلا بأس في هذه الحالة من الأخذ بمبدأ التدرج في التحول ، ولا بأس أيضاً من تشجيع هذا المصرف بالتعامل مع نوافذه الإسلامية فقط وبشرط أن يقوم المصرف بالإجراءات التي تدل على صدق توجهه نحو التحول الكامل حتى لا يكون ذلك مجرد ظاهرة شكلية، ومن تلك الإجراءات ما يلي [1]

1- إعداد خطة عادلة يقرها علماء الشريعة لتصفية الحقوق والالتزامات السابقة .

2- إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسمياً يقره العلماء ذوي الخبرة في مجال العمل المصرفي للانتهاء من التعامل بالربا أو أي محذور شرعي آخر ، وذلك عن طريق التدرج في تحويل الفروع التقليدية التابعة للمصرف إلى فروع إسلامية إلى أن يحين الوقت الذي يتم تحديده ويعلن عنه لتحويل المصرف بالكامل إلى مصرف إسلامي.

ويجب التأكيد هنا على أهمية الالتزام التام للعمل بالجدول الزمني المعلن، وأن المحك الرئيسي لمصداقية التدرج في التحول هو في التطبيق الفعلي لهذا الجدول ، ومن ناحية أخرى يجب ألا تطول الفترة الزمنية للتحول حتى لا يفقد المتعاملون مع المصرف ثقتهم في مصداقية التحول.

[1]- سعيد المرطان ، مرجع سابق، ص32 .

3- قبل البدء في افتتاح الفروع الإسلامية يجب تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة من كبار العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي لتعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية، وأن جميع الأنشطة والعمليات التي تقوم بها تلك الفروع يتم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها.

4- ضرورة الالتزام الفعلي بالفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المصرف الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية ، وأن يضع القائمون على المصرف نصب أعينهم أن هذا الفصل هو معيار هام وحيوي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي الذي يتم من خلال الفروع الإسلامية للمصرف .

5- العمل على الاستقلال المحاسبي للفروع الإسلامية عن المصرف الرئيسي والفروع الأخرى والاستعانة بالمختصين في هذا المجال لتحقيق ذلك .

6- العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع الإسلامية وتوفير احتياجاتها وتذليل وحل المشاكل والعقبات التي يمكن أن تواجهها ، والعمل على تطوير تلك الفروع وتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والرفع من كفاءتها باستمرار وغير ذلك.

7- استحضار النية الخالصة والصادقة واحتساب الأجر عند الله تعالى في القيام بعملية التحويل وفي ممارسة الأنشطة المصرفية وفق أحكام الشريعة واستشعار أن هذا العمل هو عبادة وطاعة وليس عملا تقليديا ، لأن استشعار ذلك سيساعد بإذن الله على تحمل الأعباء والمعوقات التي يمكن أن تواجه عملية التحول . وما أجمل أن يستحضر القائمون على عملية التحويل قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ

مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣﴾ [1]. وقوله تعالى : ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ [2].

ب – حالة عدم وجود المصارف الإسلامية :

وهي حالة المجتمع الإسلامي الذي لا توجد به مصارف إسلامية ، أو لا يسمح أو يصعب فيه الحصول على ترخيص لإنشاء المصارف الإسلامية ، وفي هذه الحالة يكون التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية للضرورة كما تبين في السابق ، فإذا وجدت المصارف الإسلامية انتفت الضرورة ووجب التحول للتعامل مع تلك المصارف الإسلامية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تحفظ المصارف المركزية في بعض الدول الإسلامية تجاه النشاط المصرفي الإسلامي لا يعفي القائمين على المصارف الإسلامية والمهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي في تلك المجتمعات من بذل الجهد والنصح بالحكمة والموعظة الحسنة لإقناع القائمين على المصارف المركزية بأهمية الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع الإسلامي اقتصادياً واجتماعياً وفي دفع عجلة التنمية من خلال تعبئة المدخرات و تمويل المشروعات الإنتاجية التي يحرص أصحابها على تمويلها بصيغ وأساليب الاستثمار الإسلامية التي تتبعها المصارف الإسلامية ، وأن المصارف الإسلامية إنما هي في حقيقة الأمر قوة دافعة للاقتصاد وليست معوقه له .[3]

---

[1] –سورة الطلاق ، الآية (2–3) .

[2] – سورة الحديد ، الآية (16)

[3]– فهد الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، مرجع سابق، ص: 40.

خلاصة الفصل الأول

إن توجه شريحة كبيرة من المجتمع إلى الصيرفة الإسلامية فرض على البنوك التقليدية الدخول لهذا السوق (الصيرفة الإسلامية) و ذلك بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك و فروعها من أجل استقطاب المتعاملين.

هذه الدراسة في فصلها الأول تبين مفهوم و تعريف آلية النوافذ الإسلامية و سرد تاريخ نشأتها و الأسباب التي أدت لنشأتها، كل هذا يعطي صورة أوضح حول هذه الآلية. بعد ذلك تطرق في هذه الدراسة إلى بيان أهداف هذه النوافذ و بيان موضوعية تلك الأهداف ، ذكر الأهداف يجعل القارئ يفهم و يفقه ما دور هذه النوافذ في الصيرفة الإسلامية، ثم قمنا ببيان بعض الأنشطة التي تقوم بها النافذة و الخصائص التي تضبطها و تنظم سيرورتها .

المبحث الثاني من الفصل الأول خصص للتحديات و المعوقات التي تصادف و تعرقل عمل النافذة و ذلك من أجل بيانها و معرفتها، دون أن ننسى عوامل نجاحها وما ينتج عنه من آثار اقتصادية إيجابية .

أيضا المبحث الأخير هذا المبحث تحدثنا عن حكم التعامل بآلية النوافذ الإسلامية في ضوء الإسلام من أجل إزالة اللبس خاصة في علة اختلاط أموال النافذة الإسلامية بأموال البنك التقليدي .

الفصل الثاني

التتبع العملي لنافذة بنك الAGB و دراستها اقتصاديا

تمهيد:

يحتوي النظام المصرفي الجزائري على مجموعة من البنوك الحكومية و البنوك الخاصة ، و منها بنوك تقليدية و أخرى إسلامية، كلها تعمل و تنشط تحت اللوائح و التنظيمات التي يصدرها البنك المركزي، و موضوع دراستنا هذه بنك الخليج الجزائر الـAGB لأنه يعتبر البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي يطبق آلية النوافذ الإسلامية .

و تقصيا للمعلومات المتواجدة سواء على مستوى الكتب أو الدراسات السابقة أو حتى المواقع الإلكترونية خاصة موقع اتحاد المصارف العربية تحصلنا على إحصائيات و أرقام تخدم الموضوع خاصة حجم التمويلات الإسلامية في القطاع المصرفي الإسلامي و نسبتها أيضا في القطاع التقليدي، بالإضافة إلى مكانة البنك و دوره في تحفيز كلا النظامين (المصرفية الإسلامية و المصرفية التقليدية).

و كانت دراستي لهذا الفصل في مبحثين هما :

المبحث الأول: التتبع العملي للنافذة الإسلامية ببنك الـAGB

المبحث الثاني: دراسة اقتصادية لبنك الـ AGB

المبحث الأول

التتبع العملي للنافذة الإسلامية ببنك الـAGB

المطلب الأول: بنك الخليج الجزائر و نشأته.

المطلب الثاني : صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر.

المطلب الثالث: تطور الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك الAGB.

المطلب الرابع :تجربة النوافذ الإسلامية لبنك الخليج مقارنة بالدول الإسلامية و العربية.

المطلب الخامس: دراسة شرعية لعقد المرابحة على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر.

المبحث الأول : التتبع العملي للنافذة الإسلامية ببنك الـAGB

سنتطرق في هذا المبحث إلى بيان بنك الخليج الجزائر "AGB" بإعتباره عينة الدراسة وذلك لما يقدمه من خدمات مصرفية إسلامية عبر نافذته، ولنتعرف أكثر على عينة الدراسة من حيث ماهيتها، حقيقتها والقوانين التي تضبط البنك من جهة عامة والنافذة من جهة خاصة .

المطلب الأول : بنك الخليج الجزائر و نشأته

بنك الخليج الجزائر "AGB"؛ هو البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي يحتوي على نافذة تقدم خدمات مالية إسلامية، و بالتالي سيكون محل الدراسة .

أولا – نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائر "AGB" :

"بنك الخليج الجزائر AGB وهو بنك ينتمي إلى المجمع المصرفي –كيبكو- الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت و له فروع عديدة على مستوى دول العالم وله اشتراكات أيضا مع بنك سوريا و الخليج و بنك الخليج المتحدي والبنك الأردني الكويتي الذي يمتلك 75 فرعا في عمان وعمره أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي، هذا إلى جانب مصرف بغداد وشركة الخليج المتحد للخدمات المالية وشركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العالم وبنك برقان وغيرها"[1]

1–فوزي محيريق، تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ و الفروع التشاركية "الإسلامية " في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB، ص: 15 .

"وافتتح بنك الخليج بالجزائر في 15 ديسمبر 2003م، من طرف ثلاثة بنوك كبرى و هي بنك برقان، البنك الأردني الكويتي و البنك الدولي التونسي، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة كيبكو (KIPCO)"[1]

"و لقد أسس بنك الخليج الجزائر في شكل شركة مساهمة، و لقد وافق عليه بنك المركزي الجزائري كبنك تجاري طبقا للقرار رقم 03/03"[2]، بعدما تأسس البنك في 2003 افتتح 08 فروع و لديه الآن 44 وكالة في كامل التراب الوطني، و بنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالأراضي الوطنية برأسمال يقدر بـــ: 6.500.000.000 دينار جزائري موزع على ثلاثة بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي و هي: [3]

- 60% من طرف بنك البرقان Burgan Bank .
- 30% البنك التونسي الدولي Tunis International Bank.
- 10% البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank.

[1]-Gulf Bank Algeria, Rapport Annuel 2013, P:07, (En linge), 17/04/2018, https://www.ag-bank.com/PDFA-AGB Rapport Annuel2013. html.

[2]- Gulf Bank Algeria, **Rapport Annuel 2013**, op.cit, p: 52 .

3-ينظر: صحواري انتصار، مساهمة البنوك الخاصة في التمويل الاقتصاد الجزائري " دراسة حالة بنك الجزائر و بنك البركة الجزائري "، ص: 71 .

ثانيا–القوانين والتنظيمات المتبعة في بنك الخليج الجزائر :

الإدارة المالية في بنك AGB تعمل وفقا للقواعد و المبادئ المحاسبية التي يحددها البنك المركزي الجزائر، بناء على قانون النقد و القرض، و تتلائم كل الإجراءات المالية المتبعة في بنك الـAGB مع المخطط المحاسبي الوطني في الجزائر .

و يتبع بنك الخليج الجزائر عند تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، المعايير المحاسبية المتبعة في المصارف الإسلامية، وذلك طبقا لــ:

- ✓ القانون رقم 07-11، بتاريخ 2007/11/25م المتعلق بنظام المحاسبة المالية .
- ✓ التنظيم 09-04،بتاريخ 2009/07/23م المتضمن وضع حسابات مصرفية و القواعد المحاسبية المطبقة في البنك و المؤسسات المالية .
- ✓ التنظيم 09-05بتاريخ 2009/10/18م بشأن إنشاء و نشر القوائم للمصارف و المؤسسات المالية [1] .

المطلب الثاني : صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الـAGB

"يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للصيغ و الخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية و تتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان "Proline" و هما : السلم و المرابحة و يتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية"، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014م سميت بـ"Leasing" و هي عبارة عن خدمة التمويل التأجيري"[2]

و تفصيل ذلك كالآتي :

–مهنة "Proline": و تشمل :

---

[1]–ينظر: فوزي محريق، مرجع سابق، ص: 16 .

2-GULF BANK ALGERIA, **Proline conforme aux Préceptes de la Chari'a**, en ligne, 20/04/2018, https://www.agb.dz/article-view-112-111111-113-179-111.html .

أ– صيغة التمويل "السلم" :

السلم لغة: بمعنى السلف و أسلم إليه الشيء دفعه وسمي سلما لتسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال الأول، الأول بلغة أهل الشام و الثاني بلغة أهل العراق.[1]

"و السلم اصطلاحا هو عقد يوجب عمارة الذمة بغير عين و لا منفعة غير متماثل العوضين"[2]. "إذا فالسلم هو تقديم الثمن و تأخير استلام البضاعة المشتراة، و تكون الصورة هنا معاكسة تماما للبيع الآجل، أي أن المصرف يدفع مقدما ثمن بضاعة ليتعاقد على شرائها من المتعامل الذي يتعهد بتسليم البضاعة للمصرف بعد إنتاجها، و عادة ما تستخدم هذه الصيغة في تمويل المشاريع الإنتاجية و كذا تمويل القطاع الفلاحي للمساعدة الفلاحين في الفترة ما قبل تمام الإنتاج"[3]

و توجه هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل رأس المال العامل، وفقا للأشكال الآتية:

- ✓ تمويل سنوي متجدد تصل قيمته إلى 5 مليون دج .
- ✓ تمويل سنوي حتى 70% من بيان المخزون المقدم للمصرف.
- ✓ إعادة تسديد للفترة 90 يوما بعد صرف المبلغ .

ب–التمويل "المرابحة" :

المرابحة لغة: طلب الربح و المكسب.[4]

---

[1]–قادري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع و المأمول، ص:49.

[2]–أبو عبد الله الأنصاري الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، ص:395.

[3]–محمود حسين الوادي و آخرون، الإقتصاد الإسلامي، ص: 198.

[4]– محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس، ص: 380.

اصطلاحا: "البيع المترتب ثمنه على ثمن بيع قبله"[1]

"إذا فالمرابحة للآمر بالشراء هي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه مع البائع الأول مع هامش ربح معلوم و متفق عليه؛ أي برأس مال معلوم مضاف إليه ربح معلوم يسمى بثمن المرابحة"[2]

و عرفها أيضا الدكتور سامي حمود" أن يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل و على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة فعلا مرابحة بالنسبة التي يتفقان عليها، و يدفع الثمن مقسطا حسب إمكانيته .[3]

و توجه للتمويل احتياجات الزبائن و المستثمرين لاقتناء المعدات و التجهيزات و تتم صيغة المرابحة وفقا للشروط الآتية :

1- مبلغ أقصى للتمويل 20 مليون دج .
2- تمويل حتى 80% من ثمن المعدات المراد تمويلها .
3- مدة التمويل القسوة 5 سنوات .
4- تسديد الأقساط يكون شهريا .

-خدمة الـ"Leasing":

و هي نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر (البنك) بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر (المستثمر) بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير) مع احتفاظ المؤجر للملكية الأصل حتى نهاية العقد و يمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل و هامش الربح المحدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى .[4]

---

[1] -أبو عبد الله الأنصاري الرصاع، مرجع سابق، ص: 384.

[2] - حسام الدين عفانة، بيع المرابحة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين، ص: 6.

3- سامي حسن أحمد حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الإسلامية، ص: 432.

[4] -عائشة جنحاني وآخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، مرجع سابق، ص: 46.

المطلب الثالث: تطور الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك الAGB

سيتم عرض النتائج هنا عن طريق جدول يوضح و يبين لنا تطور التمويلات الإسلامية المسماة على مستوى البنك بـ(مهنةProline) أي صيغتي السلم و المرابحة على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر و ذلك في الفترة الممتدة بين 2011-2014 كالتالي :

الجدول (1):"تطور التمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر "[1]

(الوحدة: مليون دج)

السنة	2011	2012	2013	2014
التمويلات الإسلامية (سلم / مرابحة)	5181	8343	12108	13708
نسبة التطور %	/	% 161.00	% 145.10	% 113.20

و يمكن توضيح معطيات هذا الجدول في المضلعات التكرارية الآتية:

الشكل (1): "تطور صيغتي السلم و المرابحة في بنك الخليج الجزائر 2011-2014"[2]

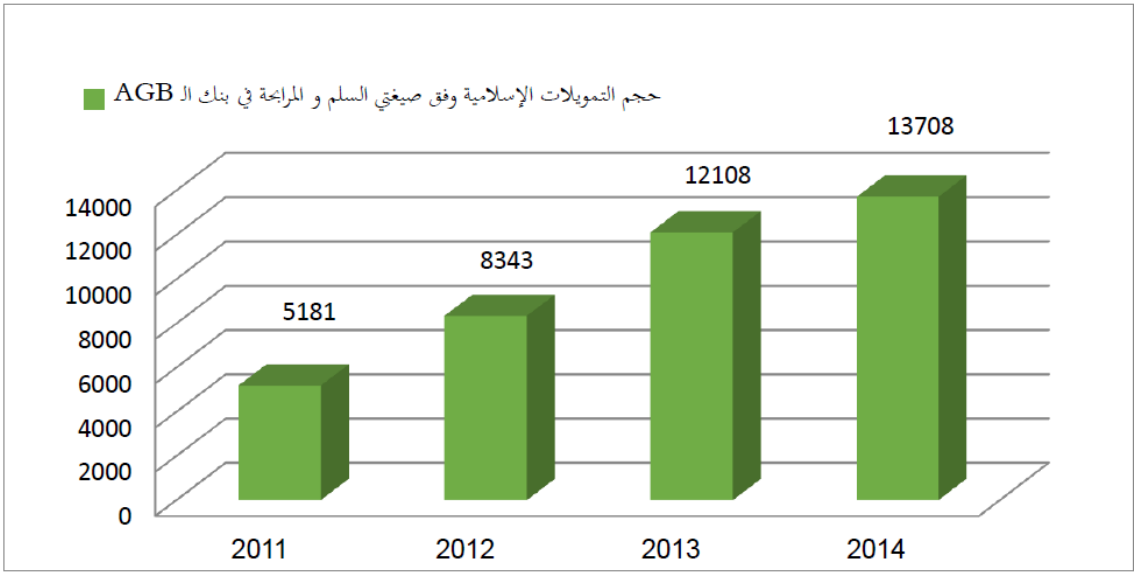

و بلغت نسبة تطور التمويلات الإسلامية :145.1% سنة 2013م.

[1] – عائشة جنحاني و آخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية، ص: 61.

[2] – عائشة جنحاني و آخرون، المرجع نفسه، ص: 61.

ويمكننا تمثيل هذا التطور أيضا من خلال نسبة الزيادة السنوية في حجم التمويلات الإسلامية كالتالي:

الشكل(2)

نسبة تطور صيغتي السلم و المرابحة في بنك الخليج الجزائر

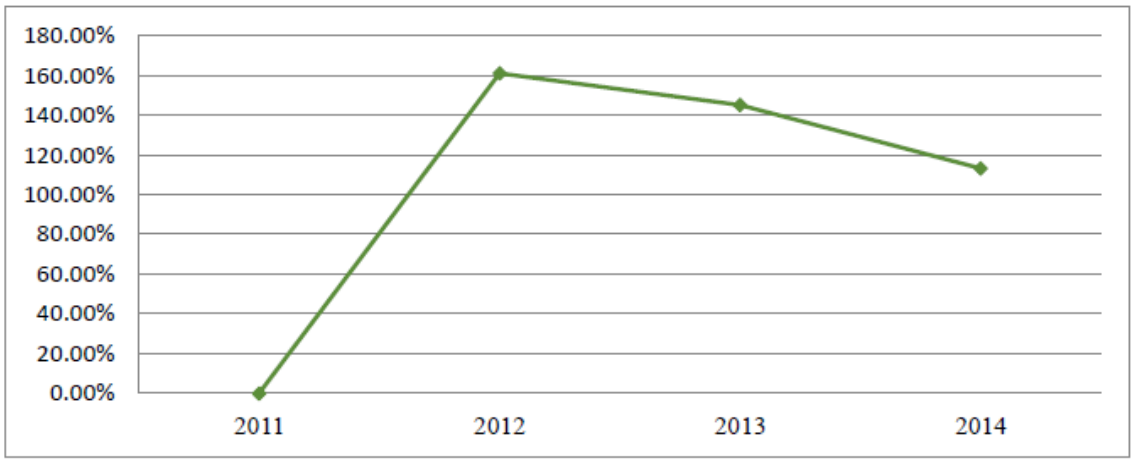

و من خلال ما تقدم يتضح لنا أن هنالك تطورا مستمرا لحجم التمويلات الإسلامية وفق صيغتي السلم و المرابحة في بنك الخليج الجزائر، و هذا التطور يمس فقط تلك الشريحة المتعاملة مع البنك عبر نافذته الإسلامية (السلم و المرابحة).

و بشكل عام و خلال الأربع سنوات 2011،2012،2013،2014 فإن مجموع التمويلات الإسلامية في تزايد مستمر، و بالرغم من أن التمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر محصورة في صيغتين فقط، إلا أنه كانت تمثل 22% من القروض الممنوحة في سنة 2013 وفق التمويل الإسلامي[1]، و 21.22% سنة 2014، و يمكن الإشارة بأنه لو اتبع البنك الصيغ الإسلامية الأخرى التي تتميز بضخامة رأس مال المستثمر لكانت نسب التمويلات و الاستثمارات أعلى على مستوى البنك و هنا يقصد بذلك صيغ المشاركات و المضاربات .

[1]-ينظر: عائشة جنحاني و آخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، ص: 62.

و لا ننسى أن هناك العديد من الأسباب المهمة التي جعلت البنوك المهتمة بالصيرفة الإسلامية تركز أغلب عملياتها و أنشطتها على صيغ التمويل الإسلامي كالسلم و المرابحة أكثر من صيغ الاستثمارات الإسلامية، و تلخيص تلك الأسباب كالآتي:

أ- قلة المخاطر في عمليات المرابحة و التمويل الإسلامي بصفة عامة مقارنة بأساليب و صيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى.

ب- لا تبذل البنوك جهدا كبيرا في عمليات المرابحة من حيث إجراء الدراسات الدقيقة و المتابعة و تحمل المسؤولية .

ج- تتشابه عمليات و إجراءات المرابحة بما تعود عليه العاملون في مجال الصيرفة الإسلامية من إجراء عملهم السابق في البنوك التقليدية، بينما تكون صيغ و أساليب الاستثمار الإسلامية أكثر تعقيدا ويحتاج العاملون إلى تقريب و تكوين للتمكن من العمل وفقها.

د- إن عمليات المرابحة تعتبر سهلة التنفيذ و قصيرة الأجل مما يساعد في توفير السيولة بالنسبة للبنوك متى ما تطلب الأمر، و يتيح هذا للبنوك مجالا للمنافسة و قدرة للوقوف مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى .

هـ- كما تساعد هذه الصيغ البنوك التي تنتهج الصيرفة الإسلامية على حفظ أسرار و عمليات البنك الاستثمارية الأخرى مقارنة بأساليب الاستثمار الأخرى كالمشاركة و المضاربة .

و- تحتاج صيغ الاستثمار الإسلامية إلى توفر الوازع الأخلاقي في المجتمع، فهي تقوم أساسا على حفظ الأمانة و الوفاء بالوعد و الإخلاص و التفاني في العمل و هو ما يصعب ضبطه و ضمانه خاصة في مجتمعنا اليوم .

المطلب الرابع: النوافذ الإسلامية في الجزائر مقارنة بالتجارب العربية و الإسلامية

لمحاولة المقارنة بين التجربة الجزائرية مع بيئات أخرى مختلفة ، عربية و إسلامية و معرفة حقيقة تجربة الجزائر في مجال الصرفية الإسلامية عبر النوافذ الإسلامية ،ارتأينا سرد تجارب مختلفة في هذا المجال و ، هذا ما سنوضحه في ما يلي :

1.التجارب العربية:

تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 50% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية ، اما بالنسبة للسودان ، فهو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل و بلغ مجموع اصوله حوالي 17.7 مليار دولار في نهاية عام 2015 ، وتشكل الأصول المصرفية الإسلامية ما بين 20-25 % من اجمالي الأصول المصرفية العربية ، و ذلك في عام 2015 .

وقد بلغت نسبة الأصول المصرفية الإسلامية من اجمالي موجودات القطاع المصرفي في السعودية حوالي 52% وفي الكويت 45 % وفي قطر 26%، وفي الإمارات العربية المتحدة 22 %، وفي البحرين 29%، وفي عمان 7 % وخلال الفترة 2010-2014، بلغت نسبة الأصول المصرفية الإسلامية 15% في كل من السعودية وقطر، و8 % في الامارات والكويت، و1% في البحرين.[1]

ومن خلال ما تقدم لاحظنا ان دول الخليج وخاصة السعودية تتربع على الصدارة في مجال الصيرفة الإسلامية العربية من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لذلك سوف نختار نماذج لبنوك تقليدية سعودية وعمانية تعمل وفق الية النوافذ الاسلامية:

1-البنك السعودي للاستثمار(SAIB):

تأسس البنك السعودي للاستثمار كشركة مساهمة سعودية وبموجب المرسوم الملكي رقم م/31 بتاريخ 23 جوان 1976م ’في المملكة السعودية العربية و مقره الرياض وإلا أن نشاطه الفعلي

بدأ في مارس 1977م، وللبنك ملاك سعوديين وغير سعوديين وتشمل قائمة الملاك للبنك على [2] :

- المؤسسة العامة للتقاعد ب 17.26%
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ب 17.32%
- شركة سعودي اوجيه المحدودة ب 08.59%
- شركة جي بي مورغان للتمويل ب 07.50%
- البنك الأهلي التجاري ب 07.20%

يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الضوابط الشرعية وفق نوافذ وفروع إسلامية ويقدم أيضا المصرفية التقليدية للأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة من خلال الفرع الرئيسي وشبكة الفروع الممتدة على نطاق المملكة السعودية.

ويقدم البنك تحت برنامج (الأصالة) عدة منتجات متوافقة مع الضوابط الشرعية، وقد أعطيت هذه المنتجات الاهتمام لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ملاءمتها للسوق السعودي المحلي إدراكا لتزايد الطلب على المنتجات الإسلامية وأهمية المصرفية الإسلامية، باعتبارها توجها استراتيجيا للبنوك العاملة ف السعودية ومنطقة الخليج العربي.

و يقوم البنك من خلال هذا البرنامج بتشغيل أربعة و أربعين فرعا تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، وقد تمكن البنك من رفع حجم التمويل و الودائع المتوافقة مع الضوابط الشرعية ، حيث بلغت القروض المتوافقة مع الضوابط الشرعية 32.6 مليار ريال سعودي وذلك في 31 ديسمبر 2015م بارتفاع قدره 2.0 مليار ريال سعودي و بنسبة زيادة قدرها 6.5 % مقارنة بعام 2014م و الذي بلغ 30.6 مليار ريال سعودي ، كما بلغت الودائع المتوافقة مع الضوابط الشرعية 52.5 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر

2015 م بارتفاع قدره 3.4 مليار ريال سعودي و بنسبة زيادة قدرها 6.9 % مقارنة بالعام 2014 م و الذي بلغ 49.1 مليار ريال سعودي .

.2-الصيرفة وفق نوافذ إسلامية في سلطة عمان:

أوضحت البيانات التي قامت وكالة الأنباء العمانية بتجميعها أن إيداعات الزبائن في خمس نوافذ للصيرفة الإسلامية بلغت بنهاية جوان 2014م، 278.6 مليون ريال عماني مقابل 13.5 مليار ريال عماني لإيداعات زبائن البنوك التقليدية الخمسة التي قامت بإفتتاح نوافذ إسلامية، لتسجل إيداعات زبائن النوافذ الإسلامية نموا بنسبة 74.6 % مقابل نمو بنسبة 16.3% في ودائع زبائن البنوك التجارية الخمسة التي افتتحت نوافذ للصيرفة الإسلامية و هي بنك مسقط(ميثاق)، البنك الوطني العماني (مزن)، بنك ظفار (ميسرة)، البنك الأهلي (الهلال)، و بنك صحار(صحار الإسلامي).[1]

و بلغت إيرادات النوافذ الخمسة مع نهاية جوان 2014 إلى 12.4 مليون ريال عماني مسجلة نمو نسبته 100 % عن مستوياتها قبل هذا العام، فيما ارتفعت إيرادات البنوك التجارية التي افتتحت نوافذ لها بنسبة 4.8 % فقط من 216.1 مليون ريال عماني إلى 226.5 مليون ريال عماني، كل هذا كان عن طريق تقارير أصدرتها وكالة الأنباء العمانية.

كما أشارت البيانات التي أعدتها نفس الوكالة إلى حجم التمويل الذي قدمته النوافذ الإسلامية بلغ بنهاية جوان 2014م، 624.7 مليون ريال عماني مقابل 260 مليون ريال عماني بنهاية جوان 2013م، مسجلا نمو بنسبة 140.2%، في حين سجلت القروض المصرفية التي قدمتها البنوك التجارية الخمسة التي افتتحت نوافذ لها نمو بنسبة 25% من 10.4 مليار ريال عماني إلى 13 مليار ريال عماني .

---

[1]-ينظر: بنك العز الإسلامي، لم يذكر صاحب المقال، أخذته يوم: 2018/05/05م، في ساعة: 17.00، من موقع اتحاد المصارف العربية على الرابط الآتي:

http://www.uabonline.org/ar/news/arabicnews/15761606160315751604159315861575160415 73/1032

3-التجارب في غير العربية:

تحتل ماليزيا الصدارة في الصيرفة الإسلامية في الدول غير العربية بعد إيران، لكننا لن نسلط عليها الضوء لأن ماليزيا تمتلك نظاما مصرفيا إسلاميا و نحن نتحدث عن آلية النوافذ الإسلامية في الأنظمة التقليدية . و تعتبر التجربة الماليزية متكاملة الجوانب حيث لوحظ أن حجم التمويل الإسلامي من قبل المصارف الإسلامية و النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية في ماليزيا وصل إلى 1169 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 2006-2012.

و استخدمت ماليزيا عدة صيغ من بينها البيع بالثمن الآجل و التي تسمى (BBA) بشكل كبير خصوصا للتمويل العقاري و تأتي بعدها صيغ الإجارة المنتهية بالتمليك، و كل هذا النجاح وراءه ارشادات و توجيهات مركز الدراسات و الأبحاث التابع للبنك المركزي الماليزي .[1]

و كل التجارب التي تم عرضها تبين أن تجربة النوافذ الإسلامية ناجحة لأنها تمس شريحة كبيرة من العملاء الذين يمتلكون أموالا لا يريدون توظيفها في بنوك تقليدية مخافة الشبهة و الوقوع في الإثم برغم من أنهم يحبذون استثمار تلك الأموال بدل ركودها .

و اقتصرت تجربة الجزائر في النافذة الإسلامية المفتوحة على مستوى بنك الخليج الجزائر الذي يمارس صيغتي السلم و المرابحة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، و لذلك يمكن اعتبار أن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن كوكبة الدول المتفوقة في النظام المصرفي الإسلامي و ذلك للسببين الآتيين :

- ♦ خضوع الصيرفة الإسلامية لنفس القوانين و اللوائح التي تطبق على الصيرفة التقليدية (عدم مراعاة خصوصيتها) .
- ♦ يتطلب من السلطات و الجهات المعنية التحمس أكثر لفكرة الصيرفة الإسلامية.

[1]- ينظر: سالمي عبيد محمد و آخرون، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية(التمويل بالصكوك)، (مقال)، ص: 127.

المطلب الخامس : دراسة شرعية لعقد المرابحة على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر

مع الإقرار بشرعية صيغة المرابحة للآمر بالشراء، و علما بشروط التي وضعها العلماء و الفقهاء إلا أن البنوك تقع في مخالفات وأخطاء شرعية أثناء تطبيقها لهذه الصيغة برغم من وجود هيئات رقابة شرعية، من بين تلك المخالفات:

- ♣ فتح اعتماد مستندي باسم العميل، أي أن السلعة لا تدخل في ملكية و ضمان البنك .
- ♣ اعتبار العميل مسؤول عن أي نقص في البضاعة هذا يعني أن البنك لا يضمن السلعة .[1]
- ♣ بعض المصارف والبنوك تقوم بشراء السلعة عن طريق مكالمة هاتفية أو بواسطة مندوب دون أن تستلم البضاعة و تحوزها فعلا، و تأمر العميل بأخذها من التاجر مباشرة بنفسه، ثم بعد ذلك يقوم البنك بدفع الثمن النقدي للسلعة لتاجر، و هو أمر يدخل في بيع الشيء قبل قبضه المنهي عنه.[2]

و لذلك وجب على الجميع وخاصة العلماء والفقهاء أن يصوبوا ويقوموا هذه الأخطاء التي يقع فيها البنك أو العميل أثناء التطبيق العملي لصيغة المرابحة خصوصا وباقي الصيغ عموما دون اللجوء إلى تحريمها وعدم حليتها .

[1]-ينظر: محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص: 319.

[2]-ينظر: أحمد سالم ملحم، بيع المرابحة و تطبيقاتها المصرفية، ص: 253-254.

المبحث الثاني

الدراسة الاقتصادية لبنك الـAGB

المطلب الأول: حجم نشاط بنك الAGB في النظام المصرفي الجزائري

المطلب الثاني : حجم النشاط الإسلامي في البنك الAGB مقارنة بالنشاط التقليدي

المطلب الثالث: مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر مع المصارف الإسلامية الجزائرية.

المطلب الرابع: اعتماد آلية النوافذ بالجزائر .

المبحث الثاني : الدراسة الاقتصادية لبنك الـAGB

المطلب الأول: حجم نشاط بنك الـAGB في النظام المصرفي الجزائري

بلغ عدد المصارف العاملة في الجزائر بنهاية شهر مارس 2014 عشرون بنكا، شملت 6 مصارف حكومية و14 مصرفاً خاصاً. وهذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محلية، وعربية، وأجنبية. وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الجزائرية 1,328 فرعاً.

كما تنقسم المصارف في الجزائر إلى 20 مصرفاً تجارياً. أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية أو الأجنبية، فيوجد 7 مصارف محلية و13 مصرفاً أجنبياً. وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر، إذ تستحوذ على حوالي 80% من موجودات القطاع المصرفي، و85% من القروض و90% من الودائع.

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بنسبة تركز عالية حيث تدير أكبر 10 مصارف جزائرية حوالي 77% من مجموع موجودات القطاع، ولديها أكثر من 75% من الودائع وحوالي 62% من القروض.[1]

و الجدول الآتي يبين و يوضح الموجودات و الودائع و القروض و كذا حقوق الملكية لأكبر عشرة بنوك في الجزائر، و ترتيبها بحسب حجم الموجودات في كل بنك :

[1]-ينظر: القطاع المصرفي الجزائري : تحديث و تطوير مستمران، لم يذكر صاحب المقال، أخذته يوم: 2018/05/02، في الساعة: 14.30، موقع اتحاد المصارف العربية على رابط الآتي :
http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/1%20.

الجدول (2)[1]

بيانات أكبر عشرة بنوك جزائرية وترتيبها بحسب حجم الموجودات

(مليون دولار)

الرقم	البنوك	موجودات			ودائع			قروض			حقوق الملكية			الأرباح		
		2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011
01	بنك الجزائر الخارجي	27,018	29,478	34,675	21,491	23,632	28,702	9,614	7,371	7,425	1,988	1,799	2,476	268	455	398
02	البنك الوطني الجزائري	غ.م	26,369	21,312	غ.م	16,963	12,764	غ.م	14,517	11,841	غ.م	1,644	1,410	غ.م	348	458
03	القرض الشعبي الجزائري	غ.م	14,651	13,137	غ.م	10,457	9,145	غ.م	6,854	5,784	غ.م	951	901	غ.م	197	176
04	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	غ.م	12,606	12,116	غ.م	10,737	10,364	غ.م	5,323	4,832	غ.م	809	451	غ.م	72	133
05	بنك التنمية المحلية	غ.م	5,779	5,694	غ.م	3,768	3,744	غ.م	3,434	2,600	غ.م	379	363	غ.م	27	25
06	بنك البركة الجزائري	2,010	1,917	1,760	1,197	1,481	1,363	802	832	775	286	274	272	52	54	50
07	بنك الخليج الجزائر	1,788	1,347	0.989	1,173	838	575	1,040	832	587	258	219	131	64	52	34
08	بنك المؤسسة العربية المصرفية	650	0.606	0.552	0.325	318	283	362	257	426	218	197	147	17	17	12
09	بنك الإسكان للتجارة و التمويل	592	0.519	0.398	0.285	222	159	205	151	130	183	163	132	20	18	14
10	ترست بنك الجزائر	524	0.466	0.396	0.235	189	163	141	241	241	234	229	212	18	13	12
	المجموع	غ.م	**93,74**	**91,03**	غ.م	**1634.04**	**1246.08**	غ.م	**2350.50**	**2186.65**	غ.م	**3224.44**	**2612.89**	غ.م	**1253**	**1312**

ونرى مما تم عرضه أن بنك الخليج الجزائر يحتل مرتبة و مكانة مهمة في المنظومة المصرفية الجزائرية، و ذلك لكونه في المرتبة السابعة من حيث ترتيب أهم البنوك في الجزائر، و من هنا يمكن الإشادة به و بأهميته و موضعه و تجربته في الصيرفة الإسلامية. هذا و إن كانت المصارف التقليدية منفردة أو مجتمعة مسيطرة و مستحوذة على أغلب الموجودات و نرى أكبر بنك هو : البنك الجزائر الخارجي يستحوذ لوحده على نسبة 31.45% من إجمالي الموجودات و البنوك التقليدية الأربع :

- بنك الجزائر الخارجي .
- البنك الوطني الجزائري .
- القرض الشعبي الجزائري .
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الأربع بنوك الأخيرة تستحوذ على نسبة 76.15% من إجمالي موجودات 10بنوك .

[1]– القطاع المصرفي الجزائري : تحديث و تطوير مستمران، لم يذكر صاحب المقال، أخذته يوم: 2018/05/02، في الساعة: 15.30، موقع اتحاد المصارف العربية على رابط الآتي :

http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/1%20

البيان و المخطط الآتي إيراده يبن و يوضح أكثر موقع بنك خليج الجزائر من حيث الموجودات:

الشكل (3)[1]

موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات العشر بنوك الأولى بالجزائر

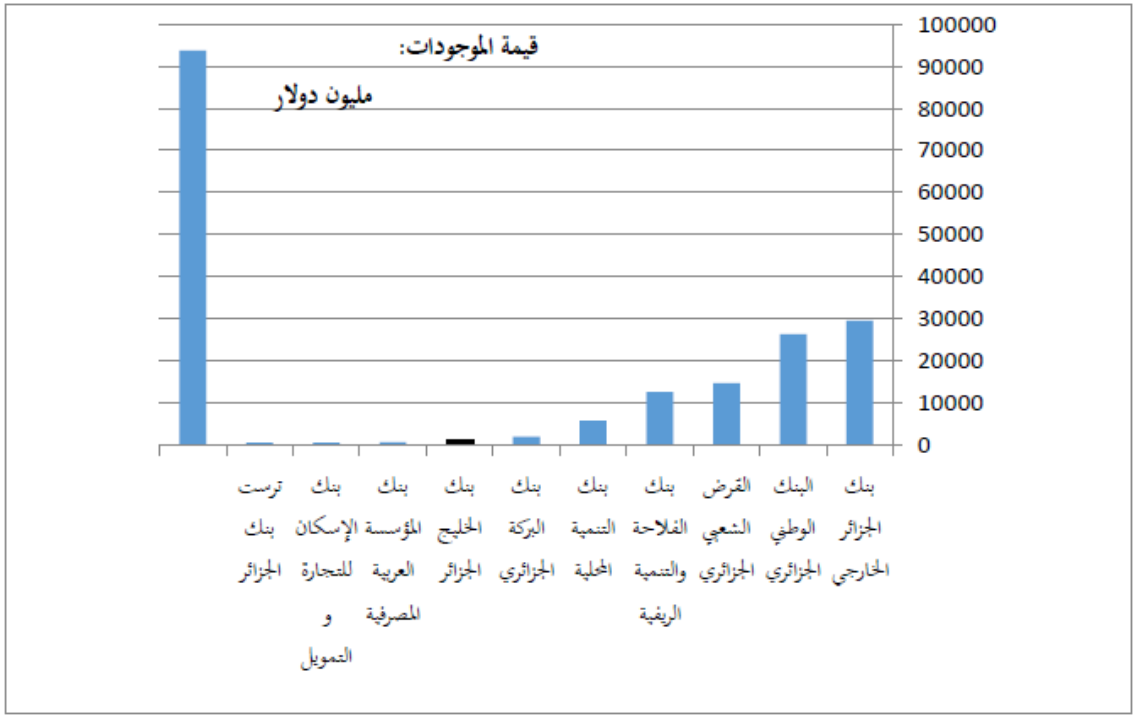

رغم أننا في منظومة مصرفية تتحكم فيها المصارف العمومية بأكثر من 80% من إجمالي الموجودات إلا أن بنك الخليج الجزائر احتل المرتبة السابعة من بين 20 بنك بقيمة 1347 مليون دولار بنسبة 1.44% من إجمالي الموجودات . بالإضافة إلى هذا أن بنكا الخليج حديث النشأة (2003) مقارنة بغيره .

[1] – عائشة جنحاني وآخرون، مرجع سابق، ص:52.

المطلب الثاني: حجم النشاط الإسلامي في بنك الـAGB مقارنة بالنشاط التقليدي

اعتمادا على التقرير السنوي لسنة 2014 يمكننا أن نمثل حجم القروض التقليدية و التمويلات الإسلامية التي قدمها بنك الخليج الجزائر في جدول و ذلك في الفترة الممتدة بين 2011 إلى سنة 2014 :

الجدول (3)

تطور القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية ببنك الخليج الجزائر

(الوحدة: مليون دج)

السنة	2011	2012	2013	2014
القروض التقليدية	24202	35414	42777	50888
نسبة الزيادة %	/	% 146.30	% 120.80	% 119.00
التمويلات الإسلامية	5181	8343	12108	13708
نسبة الزيادة %	/	% 161.00	% 145.10	% 113.20
مجموع التمويلات	29383	43757	54885	64596

و الشكل الآتي ذكره يبين تزايد إجمالي التمويلات في النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي :

الشكل (4)

حجم التمويلات في النافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي ببنك الخليج الجزائر

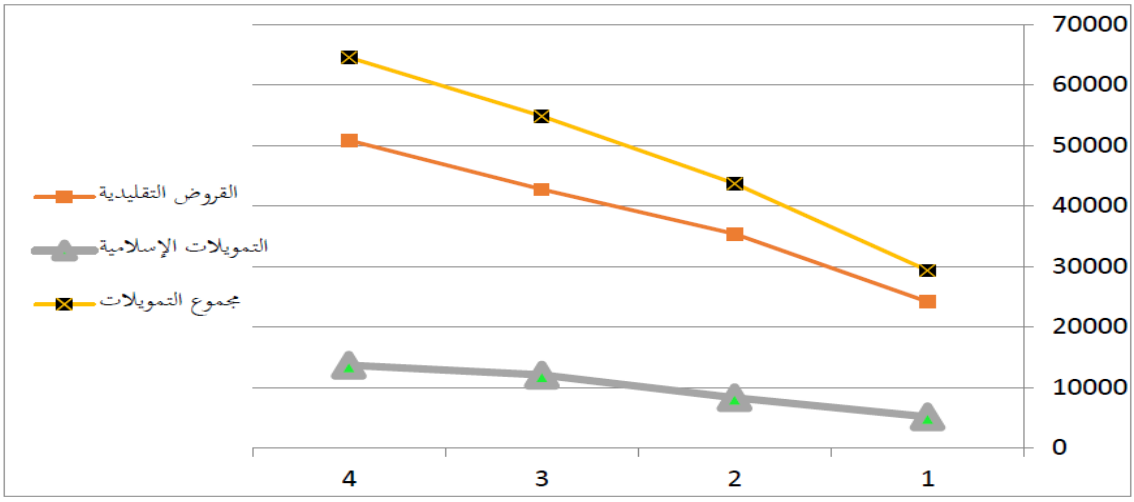

المصدر: عائشة جنحاني وآخرون، مرجع سابق، ص:54.

و يظهر التطور جليا من خلال الجدول الذي أوردناه في نسبة التمويلات الإسلامية التي وصلت إلى 145.1% سنة 2013، كما يجدر الذكر أن نسبة التمويلات الإسلامية كانت أكثر من نسبة نمو القروض و ذلك سنة 2012 /2013 لتتراجع النسبة سنة 2014، و يرجح ذلك التراجع للأسباب الآتية:

- ❖ الأزمة المالية الراهنة آنذاك .
- ❖ تبعات الأزمة المالية من سياسات التقشف و ركود الاقتصاد .
- ❖ استحداث البنك لصيغة تمويل جديدة Leasing أو التمويل بالتأجير الذي يمكن استقطب فئة من عملاء مهنة Proline.

المطلب الثالث: مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في البنك الـAGB بالتمويلات في المصارف الإسلامية الجزائرية

تستند الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى عمل مؤسستين ماليتين إسلاميتين عربيتين وهي: بنك البركة الجزائري الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، وبنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008.

وفي العام 2013، بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4% من إجمالي الأصول المصرفية. وتنمو المصارف التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، اذ سجلت نسبة نمو 15% في العام 2013. وقد بلغ حجم أصول بنك البركة الجزائري2.01 مليار دولار، وأصول المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية 0.66 مليار دولار، وأصول بنك السلام حوالي 0.41 مليار دولار.[1]

و في العام نفسه 2013 بلغ حجم الأصول الإسلامية لبنك الخليج الجزائر 12108 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل أكثر من 152 مليون دولار ، أي أن حجم الأصول لبنك الــAGB يعادل 0.15 مليار دولار، و يمكننا توضيح و تحديد مساهمة كل مؤسسة في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال الجدول الآتي إيراده :

[1]-ينظر: القطاع المصرفي الجزائري: تحديث و تطوير مستمران، لم يذكر صاحب المقال، أخذته يوم 2018/05/05، في ساعة: 21.30، من موقع اتحاد المصارف العربية على رابط الآتي:
http://www.uabonline.org/ar/research/banking/157516041602159115751593157516041605158 9/7467/1%20.

الجدول (4)

مساهمة المؤسسات المالية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر

(الوحدة: مليار دولار)

المؤسسة المالية	حجم الأصول الإسلامية	نسبة المساهمة في الصيرفة الإسلامية في الجزائر
بنك البركة الجزائري	2.01	% 78.21
بنك السلام	0.41	% 15.95
بنك الخليج الجزائر الـ AGB	0.15	% 05.83
المجموع	2.57	% 100

من خلال الجدول تظهر مساهمة بنك الخليج الجزائر في الصيرفة الإسلامية رغم تواضع تلك المساهمة بالإضافة إلى حداثة نشأته، و تعتبر رغم كل هذا تجربة بنك الخليج الجزائر جيدة لما استقطبت من شريحة داخل المجتمع الجزائري رغم أنه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية عبر آلية النوافذ الإسلامية بالاعتماد على "مهنة Proline " و هي صيغتي السلم و المرابحة و خدمة" leasing " و هي عبارة على خدمة التمويل التأجيري .

و يجدر بنا الذكر هنا لو أعتمد بنك الخليج الجزائر على صيغ أخرى كالمضاربة، المشاركة، الاستصناع، المزارعة و المساقاة لازاددت شريحة العملاء على مستوى النافذة الإسلامية و لارتفعت نسبة مساهمتها في الصيرفة الإسلامية على مستوى البنك خاصة وعلى مستوى النظام المصرفي الإسلامي بالجزائر عامة.

المطلب الرابع: اعتماد آلية النوافذ الإسلامية بالجزائر:

أعلن المجلس الإسلامي الأعلى [1] مطلع سنة 2017م، في يوم دراسي حول المالية الإسلامية أن سنة 2017 ستكون سنة المالية الإسلامية، وهذا بحضور رئيس المجلس الإسلامي الأعلى و مدير مصرف السلام الجزائر و الخبير الاقتصادي الدكتور محمد بوجلال[2]،

1-المجلس الإسلامي الأعلى، الندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني، يوم الاثنين 23 جانفي 2017م،على ساعة 14مساء، بمقر المجلس بـ 6شارع 11ديسمبر 1960:
http://www.hci.dz/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=435&limitstart=6

2-المحاضرة متاحة على هذا الرابط(الندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني):
https://www.youtube.com/watch?v=XRAVCd_XJfM&feature=youtu.be

و صرح في هذا اليوم الدراسي أنه سيتم افتتاح أربع نوافذ إسلامية على مستوى أربعة بنوك عمومية و هم :

- ❖ BDL : بنك التنمية المحلية .
- ❖ BNA: البنك الوطني الجزائري .
- ❖ CPA: القرض الشعبي الجزائري.
- ❖ CNEP: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط .

و لقد صرح أحد المسؤولين على مستوى بنك السلام أن:" بنك BDL اتفق مع مصرف السلام لتكوين إطارته و بعض موظفيه على برنامج تكويني للخدمات المصرفية الإسلامية و قد انطلق البرنامج فعليا."[1]

و يجدر الإشارة هنا لو أن أكابر البنوك في الجزائر توجهت للصيرفة الإسلامية و يقصد هنا (البنك الخارجي، البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري و بنك الفلاحة و التنمية الريفية) و طبقت آلية النوافذ الإسلامية لكان حجم الأصول الإسلامية أكبر في الجزائر و لساهمت الصيرفة الإسلامية في ارتفاع نسبة التمويلات المصرفية الجزائرية، وهنا يمكن القول إن هناك استفادة فعلية وواضحة لآلية النوافذ الإسلامية خاصة بعد توجه السلطات المعنية ضمنيا لإلغاء سعر الفائدة فهذا الدافع يمكن أن يستغل بسن قوانين ضابطة و حاكمة للنوافذ الإسلامية تحت إشراف هيئات شرعية و خبراء اقتصاديين .

[1]-تصريح للمدير الفرعي بمصرف السلام الجزائر، على هامش، المؤتمر العالمي الدولي: الإبداع و التميز في الاقتصاد الإسلامي جامعة البليدة 02 لونيسي يوم 19-2017/04/20 .

خلاصة الفصل الثاني

أن ما حققته الصيرفة الإسلامية من نجاحات يدعو إلى حتمية فرض هذا النظام و العمل به و لعل توجه بعض البنوك التقليدية لفتح نوافذ و فروع لها تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية يعد إعترافا ضمنيا منها بنجاح هذا النظام، و لا يختلف اثنان حول كفاءة الصيرفة الإسلامية خاصة المتعلقة باستقرارها قبل وأثناء وبعد الأزمات، والجزائر حاليا هي بأمس الحاجة لمثل هاته الآليات للخروج من هذا الوضع المزري، لأن تقوية الصيرفة الإسلامية يؤدي إلى زيادة في النشاط الاقتصادي للبلاد.

و لا ننكر أن هنالك تحركات على هذا المستوى إلا أنها قليلة بالنسبة لدولة بحجم الجزائر حيث نلاحظ لحد الآن بنك الخليج الجزائر هو الوحيد الذي يحتوي على نافذة إسلامية بينما أكبر البنوك و أكثرها فعالية على مستوى الوطن كالبنك الخارجي و القرض الشعبي الجزائري لا يحويان نافذة أو فرع إسلامي و كان من المفترض أن هذه البنوك نظرا لإقبال العملاء عليها أن تفتح آلية النوافذ الإسلامية على مستواها، و من هنا تكون هناك فائدة ملموسة وواضحة للعام و الخاص لما تقدمه النافذة الإسلامية من فوائد للاقتصاد.

الخاتمة

الخاتمـــة

الحمد لله الذي أسدل نعمه على عباده ، و أفاض بخيره و عطائه في سره و جهره ، فلا نحصي ثناء على نعمائه و لو قمنا ليله و نهاره ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و أصحابه و سلم ، فالحمد لله الذي وفقنا و أعاننا لإتمام هذا العمل المتواضع و نسأل الله العلي العظيم أن ينفع به المسلمين و أن يجعله ذخرا لنا يوم الدين ، و في خاتمة هذا البحث نحاول سرد أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها :

أولا – النتائج :

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث من خلال هذه الدراسة في النقاط الآتية :

1- ترجع فكرة انشاء النوافذ في البنوك التقليدية إلى سبعينيات القرن الماضي ولم تدخل هذه الفكرة حيز التطبيق إلا بعدما حققت نجاحا ظاهرا للعيان و تزايدا كبيرا في الإقبال عليها .

2- نجاح عمل النافذة الإسلامية مرتبط بالتخطيط والعمل بطريقة علمية صحيحة مع ضرورة تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية .

3- وجوب تكوين إطارات بشرية للعمل في المصارف الإسلامية .

4- لقد أظهرت هذه التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية تتورع عن التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن البديل الإسلامي لتلك البنوك، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على النوافذ الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية .

5- تعتبر النوافذ الإسلامية في حقيقة الأمر تابعة للمصارف التقليدية ، فليس لتلك النوافذ أي شخصية اعتبارية مستقلة عن المصرف الرئيسي فالمالك لها واحد ،

وكذلك الحال من حيث التكييف القانوني لتلك النوافذ إذ لا تتمتع النافذة الإسلامية بأي صفة مستقلة عن المصرف الرئيسي من وجهة نظر السلطات الرقابية، و لذلك وجب سن قوانين و لوائح على مستوى البنك المركزي تخص المصارف الإسلامية تكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

6- بدراسة الظروف المحيطة بتجربة إنشاء النوافذ الإسلامية تبين أن الحكم على التعامل مع تلك النوافذ ينبني أساساً على مدى وجود المصارف الإسلامية في المجتمع من عدمه ، فإذا وجدت مصارف إسلامية في المجتمع وجب التعامل مع هذه المصارف وترك التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية تورعاً لما يشوبها من شبهات ، أما إذا لم توجد مصارف إسلامية في المجتمع فإن التعامل مع النوافذ الإسلامية حينئذ يكون من باب للضرورة .

7- إمكانية التعامل مع البنوك التي هي في طريق التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية لأن عملية التحول تستوجب التدرج ولا يمكن أن تكون مباشرة دفعة واحدة لتعارض هذا الأمر مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في المجتمع أو لظروف أخرى خارجة عن إرادته وقدرته، ففي هذه الحالة يمكن التعامل مع النوافذ في هذه المصارف الإسلامية فقط ، بشرط أن يقوم البنك بالإجراءات التي تدل على صدق توجهه نحو التحول إلى مصرف إسلامي .

8- احتلال بنك الخليج مكانة مرموقة من بين أكبر 10 بنوك بالجزائر (المرتبة السابعة) وذلك رغم حداثة نشأته، و لذلك لزم الإشادة به وبأهمية تجربته في ميدان الصيرفة الإسلامية .

9- من أبرز صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في البنوك عامة وفي بنك الخليج الجزائر خاصة هي : السلم و المرابحة مع استحداث خدمة أخرى على مستوى بنك الخليج الجزائر تسمى Leasing أي التمويل بالتأجير.

10- يمكن القول لو كان بنك الـ AGB يعتمد على صيغ تمويلية إسلامية أخرى لكانت مساهمته أكثر بكثير في الاقتصاد ككل.

11- تحظى تجربة النوافذ الإسلامية بالقبول والنجاح، وذلك من خلال عرضنا للتجارب العربية و الإسلامية .

ثانياً – التوصيات :

لقد أسفرت هذه الدراسة عن التوصيات التالية :

1- وجب على البنوك التقليدية التحول من وضعها الحالي إلى الصيرفة الإسلامية دون تماطل أو تقاعس فقد ثبت لديها أن العمل المصرفي الإسلامي يحقق نجاحات كبيرة .

2- محاولة إنشاء أكبر عدد ممكن من النوافذ الإسلامية مع ضرورة موافقتها للأحكام الشرعية واعتماد هيئات رقابة شرعية متابعة لسيرورة عملها .

3- على البنوك المركزية سن لوائح وقوانين خاصة تضبط عمل الصيرفة الإسلامية وذلك لخصوصيتها عن غيرها.

4- إن عدم اقتناع المسؤولين في المصارف المركزية في كثير من الدول الإسلامية بالعمل المصرفي الإسلامي وترددهم في السماح بإنشاء المصارف الإسلامية لا يعالج بالتعامل مع المصارف التقليدية ، كما لا يعالج بالركون إلى تجربة النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية ،وإنما الواجب هو التكاتف والتعاون وبذل الجهد

والنصيحة لإقناع القائمين على المصارف المركزية بأهمية ودور المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية وليست معوقة لها .

5- بذل قصارى الجهد وما في الوسع من قبل الجميع، سواء السلطات النقدية أو المؤسسات المالية أو العلماء وهيئات الرقابة الشرعية أو المختصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي ، لأسلمة أساليب وصيغ الاستثمار القائمة على الربا والرجوع بها إلى المنهج الإسلامي وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، لأن البديل عن ذلك هو حرب من الله تعالى ورسوله ﷺ واستمرار للمحق واللعن والإثم والنكبات التي تعاني منها الأمة الإسلامية وغير ذلك من الشرور المصاحبة للربا ومظاهره في الدنيا والآخرة ، أعاذنا الله تعالى من كل ذلك .

6- وعلى المستوى الدولي فإن على المصارف الإسلامية أن تتعاون فيما بينها لإقامة مصرف إسلامي كبير تنتشر فروعه و نوافذه في معظم العواصم والمدن الغربية الكبرى لكي يجد المسلمون هناك مكاناً آمناً يدخرون فيه أموالهم ويستثمرونها وفق المنهج الإسلامي، أو تقوم تلك المصارف بفتح فروع لها في الغرب تعمل على جذب أموال المسلمين واستثمارها بما يحقق الدعم للجاليات الإسلامية في الغرب.

7- يجب على المسلمين أن يستفيدوا من تجاوب المصارف الغربية وإقدامها على التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي في تعريف الغرب بعظمة الإسلام وبحكمة تحريمه للربا وما للربا من آثار سلبية على الأنشطة الاستثمارية بشكل خاص وعلى المجال الاقتصادي والاجتماعي والاقتصاد القومي بشكل عام .

8- إنشاء مراكز ومعاهد لتكوين إطارات متخصصة في الصيرفة الإسلامية .

هذه هي أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها البحث ، وهذا جهدي أقدمه يحتمل الصواب والخطأ ، فما كان من صواب فمن الله وأحمد الله عليه ، وما كان فيه من خطأ فمني وأسأل الله أن يوفقني إلى تصويبه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهارس

فهرس الآيات و الأحاديث

فهرس الآيات

الآيـــــــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿...ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ...﴾	البقرة	208	5
﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا...﴾	الحجرات	14	5
﴿...فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ... إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ١٧٣﴾	البقرة	173	30
﴿ ...وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُ...﴾	الطلاق	3–2	31–33
﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾	الحديد	16	34

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
إن الحلال بيِّن وإن الحرام بيِّن	31

فهرس المصطلحات و الرموز

المصطلح	شـــــرحـــــــــه
النظام المزدوج	هو النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب ما يقدمه من الخدمات التقليدية.
البنك الأم	البنك التقليدي الذي تنتمي إليه النافذة الإسلامية
التمويلات الإسلامية	وتتمثل أساسا في صيغ المرابحة، السلم، الاستصناع، الايجارة و القرض الحسن
الاستثمارات الإسلامية	وتتمثل في المشاركة، المضاربة، المساقاة، المزارعة والمغارسة
البنك الرئيسي	المركز الرئيسي أو البنك التقليدي الأم الذي تعود أليه ملكية النافذة الإسلامية
المضاربة	هي شراكة بين عميل (مضارب) أو أكثر والمصرف بحيث يوكل الأول الثاني بالعمل و تصرف في ماله بغية تحقيق الربح، على أن يكون توزيع الأرباح حسب الاتفاق المبرم بينهما في عقد المضاربة، ويتحمل المصرف كافة الخسائر التي قد تنتج عن نشاطاته ما لم يخالف المضارب بعقد المضاربة.
المشاركة	عبارة عن صيغة استثمارية وتمويلية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية، ويمكن أن تشترك فيها عدة أطراف مع المصرف، و تهدف المشاركة مع المصرف من قبل أفراد إلى تحقيق أرباح من وراء المشاركة بالمال، بينما يبحث المصرف في المشاركة عن تمويل.
الاستصناع	هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع بشرط أن تكون العين و العمل من الصانع.
الاجارة	اتفاق بين طرفين يخول لأحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة.
أسلمة	أي جعل البنوك تتماشى وفق أحكام الشريعة الإسلامية
وفورات الحجم	انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة نتيجة ارتفاع حجم النشاط في البنك .
كفاءة التشغيل	العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة و النتائج المحققة، من خلال تعظيم المخرجات و تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين

	من المخرجات
الصكوك الإسلامية	وهي وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلا أو سيتم انشائها من حصيلة الاكتتاب .
حجم الموجودات	حجم ممتلكات البنك.
ايرادات النوافذ الإسلامية	و هي العوائد التي تجنيها النافذة الإسلامية جراء ممارسة نشاطها .
التورق	هو شراء سلعة ليبيعها إلى آخر غير بائعها الأول للحصول على النقد .

الرمز	شـرحـــــه
AGB	بنك الخليج الجزائر
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين
دج	دينار جزائري
BDL	بنك التنمية المحلية
BNA	بنك الوطني الجزائري
CPA	القرض الشعبي الجزائري
CNEP	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور التمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر	44
2	بيانات أكبر عشر بنوك و ترتيبها حسب حجم الموجودات	54
3	تطور القروض التقليدية والتمويلات الإسلامية بنك الخليج الجزائر	56
4	مساهمة المؤسسات المالية في المصرفية الإسلامية في الجزائر	59

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور صيغتي السلم و المرابحة في بنك الAGB 2011-2014	44
2	نسبة تطور صيغتي السلم و المرابحة في بنك الAGB	45
3	موقع بنك الخليج الجزائر من موجودات عشر بنوك الأولى	55
4	حجم التمويلات في نافذة الإسلامية مقارنة بالتمويل التقليدي بنك الخليج الجزائر	57

فهرس المصادر و المراجع

1- القرآن الكريم (مصحف المدينة)

2- الحديث و علومه :

-موسوعة الحديث الشريف-الكتب الستة، صحيح مسلم،المعجم12-الزكاة،ص:938.

3- الكتب :

أ-أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظورالأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر للطباعة، -.بيروت لبنان، ط4،ت.ط: 10029-10031،سنة 2005.

ب--أبو عبد الله الأنصاري الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، ت: محمد أبو الأجفان، الطاهر المعموري، ط1، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1993م

ج-محمد بن أبي بكر بن عبد الله الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة منقحة، 1989م، ص:344.

د-محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار النهضة، القاهرة-مصر، بلا سنة نشر، ص: 382-385.

هـ-محمد سويلم، إدارة المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة،1987 .

ز- محمود حسين الوادي و آخرون، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2010.

ح- سامي حسن أحمد حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الإسلامية، ط2، لا م، مكتبة الشرق، 1402هـ.

4-المذكرات الجامعية:

أ-انتصار صحراوي، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد الجزائري "دراسة حالة بنك الخليج الجزائر و بنك البركة الجزائري"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر تحت إشراف د. عبد الناصر حميداتو، ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015/2015.

ب-عائشة جنحاني و آخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية: مع الإشارة لتجربة بنك الخليج الجزائر (AGB) للفترة (2011-2014)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، تحت إشراف د. فوزي محيريق، ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017/2016.

ج-فاطمة محمد الشناق، النوافذ الإسلامية في بنوك التقليدية: تقدير اقتصادي إسلامي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تحت إشراف (بركات عماد رفيق)، تخصص: اقتصاد و مصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.

المجلات و الدوريات:

1-أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الإسلامية في لمصرف لحكومية العراقية، مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 19، العدد2، الجمعية الاقتصادية الأمريكية، العراق،2013.

2-أحمد محي الدين أحمد، الضوابط الشرعية لإنشاء البنوك التقليدية فروعا و نوافذ إسلامية، مجلة حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1432هـ، العدد 3، رمضان 1422هـ/2001م.

3-حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 240، ربيع الأول 1422هـ/يونيو2001م.

4-سالمي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية (التمويل بالصكوك)-تجربة ماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد: 38، المجلد: 10، مارس2015.

5-سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مصر، المجلد11، العدد الأول، 1987م.

6-سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد34، ربيع الثاني 1404هـ/فيفري1984م.

7-صالح مفتاح، فريد معارفي، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في بنوك التقليدية: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميتر التجاري، مجلة العلوم الانسانية، العدد35/34، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس2014.

8-عمر زهير حافظ، رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية، مجلة الأموال، شركة الاتصالات الدولية، جدة، السنة الأولى، العدد الأول، أكتوبر/ديسمبر1996.

9-فهدالشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية: دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مقال منشور في الموقع الرسمي لفضيلة سليمان بن عبد الله الماجد، 2016/05/10.

10-نجيب سمير خريس، النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية من منظور اقتصادي إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع العاشر،العدد2، الأردن، 2014.

المؤتمرات و الملتقيات و الندوات:

1-المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الاقتصاد الوطني، يوم الاثنين 24ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ23جانفي 2017م،على ساعة ثانية زوالا، بمقر المجلس

الإسلامي الأعلى : 6شارع 11 ديسمبر1960، الأبيار الجزائر العاصمة، على الخط:
http://www.hci.dz/index.php?option=com_content&view=featured&Itemid=435&limitstart=6.

2-تصريح للمدير الفرعي بمصرف السلام الجزائر، على هامش المؤتمر العلمي الدولي الثالث: للمرحوم الأستاذ بوعلام رحمون/ الإبداع و التميز في الاقتصاد التمويل الإسلامي، جامعة البليدة 02 لونيسي أيام،19-2017/04/20.

3-حسام الدين عفانة، بيع المرابحة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر الاقتصاد الإسلامي و أعمال البنوك، جامعة الخليل، فلسطين، 2009/07/17.

4-سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، طبعة التمهيدية، المقدمة إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي

-جامعة أم القرى-، 2005.

5-سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، دار البيضاء، ماي 1989م.

6-سعيد بن سعد المرطان، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي: ندوة تحت إشراف اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، اللجنة الاقتصادية، دولة الكويت، ماي 1999.

7-عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأولى للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ/1987م.

8-فوزي محيريق، تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ و الفروع التشاركية "الإسلامية" في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB (غير منشور)، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة،02-03 نوفمبر 2016م.11

9- لطف محمد السرحي ، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح ، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وافاق المستقبل ،الجمهورية اليمنية، 2010

10- منور اقبال التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ،الطبعة الأولى 1998م.

الموقع الالكترونية :

1-اتحاد المصارف العربية ، القطاع المصرفي الجزائري :تحديث وتطوير مستمران ،2017\05\01،

http://www.uabonline.org/ar/research/banking/1575160416021591157515931575160416051589/7467/1.

02-اتحاد المصارف العربية ،2014/08/11،البنك العز الإسلامي :358.7 مليون ريال إجمالي الوادائع و الإيرادات الصافية تصل إلى 16.6مليون ،

http://www.uabonline.org/ar/news/arabicnews/1576160616031575160415931586157516041573/1032

3-اتحاد المصارف العربية ، تطورات الصيرفة الإسلامية 2016/06/06.
http://www.uabonline.org/ar/research/banking/1578159116081585157515781575160415891610158516011 5/34922/0

4-البنك السعودي الاستثمار ،التقرير السنوي 2015،السعودية 2015/12/31.

0-الصيرفة الإسلامية في الجزائر، الصيرفة الإسلامية –في –الجزائر
2017/05/05، http://www.arabnak.com،

6- بنك ABC في الجزائر، المؤشرات المالية ،على الخط، 2017/05/15، abc.com/Ar/ABCWorld/Africa/Algeria/Pages/default.aspx

5-لاحم الناصر، مقال منشور على الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي على شبكة الإنترنيت متاح على رابط الأتي: www.isegs.com/forum/showthreab.php?t= 249

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	

كلمة شكر	
ملخص البحث	
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية النوافذ الإسلامية و حكم التعامل بها	
المبحث الأول: حقيقة النوافذ الإسلامية	4
المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية	4
المطلب الثاني: نشأة و أسباب نشأة النوافذ الإسلامية	9
المطلب الثالث: أهداف النوافذ الإسلامية و مدى موضوعيتها	12
المطلب الرابع: خصائص النوافذ الإسلامية	16
المبحث الثاني : مسائل متعلقة بالنوافذ الإسلامية و حكم التعامل بها	19
المطلب الأول: تحديات النوافذ الإسلامية	19
المطلب الثاني : عوامل نجاح النوافد الإسلامية	23
المطلب الثالث: حكم التعامل بالنوافذ الإسلامية	30
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني :التتبع العملي لنافذة بنك الـ AGB و دراستها إقتصاديا	
المبحث الأول : التتبع العملي للنافذة الإسلامية ببنك الAGB	39
المطلب الأول : بنك الخليج الجزائر و نشأته	39
المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر	41
المطلب الثالث: تتطور الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك الAGB	44
المطلب الرابع: النوافذ الإسلامية في الجزائر مقارنة بنظيرتها العربية و الإسلامية	47
المطلب الخامس: دراسة شرعية عقد المرابحة على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر	21
المبحث الثاني : الدراسة الاقتصادية لبنك الAGB	53
المطلب الأول : حجم نشاط بنك الAGB في نظام المصرفي الجزائري	53
المطلب الثاني: حجم النشاط الإسلامي في بنك الAGB مقارنة بالنشاط	56

التقليدي	
المطلب الثالث: مقارنة حجم التمويلات الإسلامية في الAGB بالتمويلات في المصارف الإسلامية الجزائرية	58
المطلب الرابع: اعتماد آلية النوافذ الإسلامية بالجزائر	59
خلاصة الفصل الثاني	61
الخاتمة	63
الفهارس	
فهرس الآيات القرآنية و الأحاديث	68
فهرس المصطلحات و الرموز	69
فهرس الجداول و الأشكال	71
فهرس المصادر والمراجع	72
فهرس الموضوعات	78